الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون-تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

- **بن ساعد محمد إسلام**
- **بن صخرية محمد زكريا**

تحت عنوان:

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وأثرها على القطاع المصرفي في الجزائر

"دراسة ميدانية لعينة من المهنيين ولأكاديميين"

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. مداني بن شهرة	**(أستاذ محاضر قسم "أ" -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيســا**
د. حيرش عبد القادر	**(أستاذ محاضر قسم "أ"-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا ومقررا**
د. بن سعيد حليمة	**(أستاذ محاضر قسم "ب"-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2024/2023

إهداء وعرفان

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى واهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه لتكون ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة الى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي

لكل العائلة **"بن ساعد"** التي ساندتني ولاتزال من اخوة وأخوات والى رفقائي دربي كل باسمه ومقامه الذين قاسموني لحظاته" رعاهم الله ووفقهم والى كل دفعة ماستر 2024

{بن ساعد محمد إسلام}

إهداء وعرفان

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها ان تكون. لم يكن الحلم قريباً ولا الطريق كان هينا لكني فعلتها! اليوم وها أنا ذا أعرض بحثي كما اهدي فرحة تخرجي إلى من كانوا مواساتي في هذه الرحلة على رأسهم الوالدين الكريمين ولكل عائلة **"بن صخرية"** وإلى جميع اصدقائي اصحاب الرحلة الطويلة رفاقي في التعب والسهر وخاصة دفعة الماستر 2024

{بن صخرية محمد زكريا}

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير
ونشكر الله سبحانه الذي وفقنا إلى إتمام
هذا العمل المتواضع،
نتقدم بالشكر الجزيل وفائق الاحترام
والتقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف
"حيرش عبد القادر" على النصائح التي
أسدها، والتوجيهات التي قدمها لنا طوال
مدة البحث.
كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من
ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا
العمل
كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة الجداول:

قائمة الأشكال:

مقدمة: ..... ب

الفصل الأول 7

تمهيد: 8

المبحث الأول: مدخل إلى الشمول المالي 9

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي 9

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي 12

المطلب الثالث: سياسات وركائز تعزيز الشمول المالي وتحديات تطبيقه 16

المبحث الثاني: الإطار النظري حول التكنولوجيا المالية 22

المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا المالية 22

المطلب الثاني: أهداف ودوافع استخدام التكنولوجيا المالية وقطاعاتها 25

المطلب الثالث: خدمات التكنولوجيا المالية وتقنياتها ومخاطر استخدامها 29

المبحث الثالث: علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي 34

المطلب الأول: شركات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي 34

المطلب الثاني: إسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي 38

المطلب الثالث: انعكاسات التكنولوجيا المالية على الشمول المالي **41**

خلاصة الفصل: 44

الفصل الثاني 45

تمهيد: 46

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية 47

المطلب الأول: منهجية ومجتمع الدراسة 47

المطلب الثاني: أدوات وعينة الدراسة 47

المطلب الثالث: الوصف الديموغرافي للعينة 49

المبحث الثاني: تحميل وتفسير نتائج الاستبيان 55

فهرس المحتويات

المطلب الأول: تحميل محاور الاستبيان 55

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات 63

خلاصة الفصل: 69

خاتمة 70

قائمة المصادر والمراجع: 75

قائمة الملاحق: 81

ملخص الدراسة: 88

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	أبعاد الشمول المالي حسب مؤسسة التحالف الدولي (AFI)والرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI)	13
(1-2)	يبين طريقة الإجابة على أسئلة الاستبيان (سلم ليكرث الخماسي)	48
(2-2)	خاص باستمارات الاستبيان	48
(3-2)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	49
(4-2)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العمر	50
(5-2)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	51
(6-2)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل المهني	52
(7-2)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	53
(8-2)	معدل الفا كرونباخ لمحاور الاستبيان	54
(9-2)	يوضح مقياس الإجابة على فترات الاستبيان	55
(10-2)	يوضح المتوسطات الحسابية وقيم (t) لعبارات المحور لمحددات وأبعاد تطبيقات التكنولوجيا المالية	55
(11-2)	يوضح المتوسطات الحسابية وقيم (t) لعبارات المحور وأهمية استخدام التكنولوجيا المالية كأداة في تعزيز الشمول المالي	59
(12-2)	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور محددات وأبعاد التطبيقات التكنولوجيا المالية	64
(13-2)	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور أهمية استخدام التكنولوجيا كأداة في تعزيز الشمول المالي	65
(14-2)	مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالبنوك الجزائرية من وجهة نظر المهنيين والأكاديميين	67

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	ركائز تعزيز الشمول المالي	19
(2-1)	مراحل تطور التكنولوجيا المالية	23
(3-1)	قطاعات التكنولوجيا المالية	29
(4-1)	أنواع شركات التكنولوجيا المالية	37
(1-2)	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	49
(2-2)	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	50
(3-2)	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	51
(4-2)	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل المهني	52
(5-2)	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	53
(6-2)	يوضح المتوسطات الحسابية وقيم (t) لعبارات محور الأول لواقع تطبيقات التكنولوجيا المالية في لتعزيز الشمول المالي	58
(7-2)	يوضح المتوسطات الحسابية وقيم (t) لعبارات محور أهمية استخدام التكنولوجيا الملية كأداة في تعزيز الشمول المالي	62
(8-2)	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور محددات وأبعاد تطبيقات التكنولوجيا المالية	65
(9-2)	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور أهمية استخدام التكنولوجيا الملية كأداة في تعزيز الشمول المالي	66

مقدمة

مقدمة:

يشهد العالم مؤخرًا ثورة حقيقية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أدى إلى ظهور التكنولوجيا المالية وانتشارها عبر دول العالم، حيث قامت الشركات بتقديم حلول مالية رقمية مبتكرة بطرق سريعة وفعّالة، وبتكلفة أقل مقارنة بالوسائل التقليدية. وقد لعبت هذه التكنولوجيا دورًا كبيرًا في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، مما أسهم في رفع مستويات الشمول المالي وتعزيزه.

على الرغم من التطور الكبير في الخدمات المالية بفضل التكنولوجيا الرقمية، إلا أن هناك عددًا كبيرًا من البالغين حول العالم ما زالوا مستبعدين من هذه الخدمات. وتعتبر المنطقة العربية واحدة من المناطق التي تعاني من ضعف في الاستفادة من هذه التكنولوجيا، مما دفع العديد من الدول إلى تعزيز هذه الصناعة والاستفادة من ابتكاراتها لتحقيق التقدم في مجالي التكنولوجيا المالية والشمول المالي.

1. إشكالية الدراسة:

ومن هذا المنطلق ولغرض معرفة دور وأهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشـــمول المالي في القطاع المصرفي في الجزائر توجب علينا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدي يمكن أن تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية، سنطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي؟
- ما هي العوائق والتحديات التي تواجه تطبيق التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي؟
- ما الدور الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشـــمول المالي في القطاع المصـــرفي الجزائري من وجهة نظر عينة من المهنيين والأكاديميين؟

2. فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث تمت صياغة جملة من الفرضيات كأساس ينطلق منه لمناقشة موضوع البحث وهي:

- يمكن أن يعمل الشمول المالي على التقليل من الاقصاء المالي ووصول الخدمات المالية للأفراد؛
- يمكن أن تساعد التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي بجودة عالية وبأقل تكلفة؛

- قد تلعب التكنولوجيا المالية على تعزيز الشـــمول المالي في القطاع المصـــرفي الجزائري من وجهة نظر عينة من المهنيين والأكاديميين.

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضـوع في كونه أحد أهم المواضـيع في عصـرنا الحالي، والذي بدوره يسـلط الضـوء على دور وأهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول. كما تساهم هذه الدراسة في وإثراء الرصيد المعرفي للقراء والباحثين، وتزويدهم بالمعلومات الإحصـــائية والبيانية، بالإضـــافة إلى إبراز العلاقة المتداخلة بين متغيرات الدراسة.

4. أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتمحور في:

- العمل على الإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة؛
- التعرف على مفهوم الشمول المالي وأهم مؤشرات قياسه؛
- التعرف على التكنولوجيا المالية من خلال خدماتها، تقنياتها وشركاتها؛
- محاولة الوقوف على فرص وإمكانيات التكنولوجيا المالية التي تدعم زيادة الشمول المالي؛
- محاولة إبراز التكنولوجيا المالية في تعزيز الشـمول المالي في القطاع المصـرفي الجزائري من وجهة نظر عينة من المهنيين والأكاديميين.

5. أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع نابع عن مجموعة من الأسباب والعوامل يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- **أسباب موضوعية:**

- حداثة موضوعي التكنولوجيا المالية والشمول المالي؛
- الرغبة في معرفة كيفية تعزيز الشمول المالي عن طريق التكنولوجيا المالية.

- **أسباب ذاتية:**

- الموضوع ضمن مجال تخصصي الدراسي؛
- الرغبة الشخصية في خوض مثل هذه المواضيع الحديثة؛
- قد تكون محاولة منا في إضـافة مرجع جديد في الكلية لفائدة طلبة طوري الليسـانس والماسـتر، نظرا لقلة توفر الدراسات في هذا الموضوع.

6. حدود الدراسة:

ككل موضوع يتم معالجته هناك مجموعة من الحدود والضوابط التي تؤطره، من بين هذه الحدود:

- **الحدود الموضوعية:** يدور الموضوع حول دور وأهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي في الجزائر.
- **الحدود المكانية:** تم حصر الدراسة على عينة من المهنيين والأكاديميين في كل من تيارت، الأغواط.
- **الحدود الزمانية:** تمثلت الحدود الزمنية للدراسة النظرية في الفترة الممتدة من شهر نوفمبر **2023** إلى غاية شهر أفريل **2024**، أما الدراسة الميدانية كانت من بداية شهر أفريل **2024** إلى غاية شهر ماي **2024**.

7. أدوات الدراسة:

بهدف إنجاح البحث والحصول على نتائج منطقية وعلمية وأجوبة واضحة على تساؤلاتنا، تمت الاستعانة ببعض أدوات البحث المختلفة، حيث تم الاعتماد على عدد من المصادر والمراجع، والتي شكلت الأساس النظري للبحث، إضافة إلى بعض المقالات والتقارير والمجلات والمواقع الإلكترونية المتخصصة لغرض جمع المعطيات والبيانات الكمية.

8. منهج الدراسة:

تماشيا مع طبيعة البحث وأهدافه سوف نعتمد على المنهج الوصفي باعتباره يقدم ويصف جميع المعلومات المستخدمة في البحث ويحللها ويفسرها لإفادة القارئ وإثراء رصيده المعرفي، والمنهج التحليلي للإطاحة بالجوانب المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي، كما سوف نعتمد على منهج دراسة الحالة في إسقاط جول المصارف محل الدراسة، بالإضافة إلى منهج علاقات الارتباط في دراسة العلاقة بين المتغيرات، أما أدوات جمع البيانات تمثلت في الاستبيان، وسيتم الاعتماد على البرنامج الإحصائي **SPSS** في معالجة البيانات بطريقة تُسهل استيعاب معانيها ليسهل تحليلها وتفسيرها، بغرض الخروج بالنتائج التي من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف الدراسة وأغراضها.

9. الدراسات السابقة:

- **دراسة** يحياوي نور الهدى، قلوش عبد الله، 2023، تحت عنوان: "**التكنولوجيا المالية كآلية لدعم الشمول المالي والاجتماعي في الصين –دراسة مؤسسة علي بابا ومجموعة النملة للخدمات المالية بالصين**"، المجلد04، العدد01، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس(الجزائر)، 2023.

– **هدفت هذه الدراسة** إلى تحليل دور التكنولوجيا المالية لدعم الشمول المالي والشمول الاجتماعي في جمهورية الصين الشعبية، **وتوصلت الدراسة** إلى مجموعة من النتائج كانت أهمها تشير إلى أن استراتيجية شركة علي بابا القائمة على تعميم الإنترنت في المناطق الريفية وتعزيز فرص التجارة الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية من خلال مكاتب وقرى تاوباو قد مكنت التنمية المحلية في المناطق الريفية في الصين.

– **ويكمن وجه اختلاف هذه الدراسة عن دراستنا** كون أن الباحثان درسا دور التكنولوجيا المالية لدعم الشمول المالي والشمول الاجتماعي في جمهورية الصين الشعبية على غرار دراستنا التي تهدف إلى إبراز دور وأهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري.

- **دراسة** بريش رابح، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية**، أطروحة مقدمة متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة البليدة2 لونيسي على (الجزائر)، 2023/2022.

– **هدفت هذه الدراسة** إلى معالجة موضوع الصناعة المالية الإسلامية ومدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تطويرها باستخدام مختلف تقنياتها، **وقد خلصت هذه الدراسة** إلى أن التكنولوجيا المالية تساهم بشكل كبير في تحسين نوعية الخدمات المالية الإسلامية ومكنت من إجاد حلول قائمة على التقنيات الحديثة هذا ما سهل زيادة انتشار الصناعة المالية الإسلامية رغم حداثة التوجه نحو استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية.

– **ويكمن وجه اختلاف هذه الدراسة عن دراستنا** كون أن الباحث درس دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية في حين تهدف دراستنا إلى معرفة دور وأهمية التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي.

- **دراسة** عمر عبو، وآخرون، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير منظومة الشمول المالي بالقطاع المصرفي في الدول العربية**، المجلد07، العدد01، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف (الجزائر)، 2023.

–**هدفت هذه الدراسة** إلى تسليط الضوء على أهمية التكنولوجيا المالية في تطوير منظومة الشمول المالي بالقطاع المصرفي في الدول العربية من خلال عرض مؤشرات الشمول المالي الرقمي في هذه الدول، وتوصلت الدراسة إلى أن تبني القطاع المصرفي لتكنولوجيا المالية ساهم في تطوير خدماتها التقليدية وتقديمها بطريقة أكثر كفاءة ومرونة من حيث التكلفة وسهولة الوصول. الأمر الذي ساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال الحفاظ على العملاء الحاليين واستقطاب عملاء جدد، بالإضافة إلى تعميم الخدمات المالية الرسمية.

-**ويكمن وجه اختلاف هذه الدراسة عن دراستنا** كون أن الباحثين درسوا دور التكنولوجيا المالية في تطوير منظومة الشمول المالي بالقطاع المصرفي في الدول العربية، على غرار دراستنا التي تهدف إلى إبراز دور وأهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي في الجزائر.

استفاد الباحثان من الدراسات السابقة من خلال:

- صياغة مشكلة البحث وأسئلتها؛
- توضيح أهمية وأهداف الدراسة؛
- تحديد المنهج الذي سيتبع في استكمال الدراسة؛
- تم الاستفادة في مناقشة وتفسير النتائج؛
- مقارنة نتائج الدراسة بنتائج الدراسات السابقة.

ما تميزت به الدراسة الحالية: تميزت هذه الدراسة في التطرق إلى ظاهرة جديدة في مجال المصارف ألا وهي التكنولوجيا المالية، ومحاولة البحث في الدور الذي يمكن أن تسعى إليه من خلال تعزيز الشمول المالي حسب عينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر.

10. تقسيمات الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، والإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا أن نقوم بتقسيم دراستنا إلى فصلين، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للتكنولوجيا المالية والشمول المالي

حيث سيندرج تحته ثلاث مباحث، يتمثل المبحث الأول في عموميات حول الشمول المالي ، أما المبحث الثاني فتمثل في الاطار النظري حول التكنولوجيا المالية، والمبحث الثالث علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي.

الفصل الثاني: متطلبات التكنولوجيا المالية كأداة في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري -من وجهة نظر عينة من المهنيين والأكاديميين-.

يندرج ضمنه مبحثين، يتمثل المبحث الأول في منهجية الدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني فيتمثل في تحميل وتفسير نتائج الاستبيان.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية والشمول المالي

تمهيد:

رغم التطور الكبير الذي شهدته الخدمات المالية في الفترة الأخيرة نتيجةً لاستخدام التكنولوجيا الرقمنة في القطاع المالي، إلا أن هناك شريحة واسعة من البالغين لا تزال خارج نطاق هذه الخدمات وهذا ما أدى إلى بروز موضوع الشمول المالي والذي يعتبر من المفاهيم الأكثر تداولا في الفترة الأخيرة، فقد قامت غالبية الدول المتقدمة والنامية بإتباع سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم، وتتماشى مع إمكانياتهم وتبعدهم عن الإقصاء المالي. ومن هنا يأتي دور التكنولوجيا المالية لاستغلال هذه التطورات وابتكار خدمات مالية إلكترونية جديدة تتسم بالمرونة والسرعة والتكلفة المنخفضة وبالتالي إحداث أثر ملموس على الفئات المحرومة من هذه الخدمات وهذا هو غاية الشمول المالي.

وعلى ضوء ما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري للتكنولوجيا المالية والشمول المالي وذلك من خلال التقسيم التالي:

المبحث الأول: مدخل إلى الشمول المالي؛

المبحث الثاني: الإطار النظري حول التكنولوجيا المالية؛

المبحث الثالث: علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي.

المبحث الأول: مدخل إلى الشمول المالي

شهدت الفترة الأخيرة اهتماما متزايدا بموضوع الشمول المالي خاصة بعد الأزمة المالية عام 2008، حيث يسعى العالم الآن إلى إشراك جميع فئات المجتمع في النظام المالي، مع التركيز على الفئات الفقيرة ولمهمشة. تجسيد المفهوم الشمول المالي الذي يهدف إلى توسيع الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في دعم الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، وتعزيز العدالة الاجتماعية، ورفع مستوى المعيشة، والقضاء على الفقر والتهميش.

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من التعاريف الخاصة بالشمول المالي والتي جاءت بها مجموعة من المنظمات والهيئات المالية الدولية، إضافة إلى معرفة السياق التاريخي لظهور مصطلح الشمول المالي ونستكشف أهميته وأهدافه بالتفصيل.

أولا: نشأة ومفهوم الشمول المالي

1. نشأة الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي (عكس الإقصاء المالي) لأول مرة في عام **1993** في دراسة ليشون وثرفت (**Leyshon & Thrift**)حول الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، حيث ناقشا فيه تأثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينيات القرن الماضي تزايدت الدراسات التي تناولت الصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية.[1]

وفي سنة **1999** استخدم مصطلح الشمول المالي لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وبعد الأزمة المالية العالمية في عام **2008**، زاد الاهتمام الدولي بالشمول المالي مع التزام الحكومات بتعزيز وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع للخدمات المالية، وقد اعتبر البنك الدولي الشمول المالي ركيزة أساسية في محاربة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، وقد تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية وفي عام **2013**، أطلقت مجموعة البنك الدولي برنامجا عالميا للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، مع التركيز على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة.[2]

---

[1] بايس الاميرة نزيهة، كلاخي لطيفة، **استراتيجيات الشمول المالي في ظل جائحة كورونا كوفيد-19 تجارب دولية ناجحة "الفليبين، الهند نموذجا"**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد07، العدد01، الجزائر، 2023، ص :21.

[2] رفيقة صباغ، سليمة غرزي، **الشمول المالي في الدول العربية-واقع وأفاق**، مجلة ابعاد اقتصادية جامعة محمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، المجلد10، العدد02، 2020، ص :515.

2. مفهوم الشمول المالي:

توجد العديد من التعريفات التي ارتبطت بمصطلح الشمول المالي، والتي صدرت من جهات مختصة كانت أبرزها فيما يلي:

عرف **مركز الشمول المالي في واشنطن(C.F.I)** الشمول المالي على أنه: "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء".[1]

وتعرف **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD)والشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE)**الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".[2]

كما عرفه **البنك الدولي(WB)** على انه: "إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم –معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام".[3]

وعرفت **مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI)** الشمول المالي بأنه: "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة".[4]

واعتمادا على هذه المفاهيم وما جاء في دراسات شملت الموضوع، وما اتفقت حوله غالبية الهيئات، يمكن تعريف الشمول المالي على أنه: وصول وإتاحة الخدمات والمنتجات المالية إلى جميع شرائح المجتمع وبالأخص المهمشة منها والمؤسسات (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة) في الوقت المناسب، بجودة عالية وأسعار تنافسية تراعي حماية حقوق المستهلك.

---

[1] بهلولي مراد، أعمر سعيد شعبان، **واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الناجحة –الإمارات، غانا – نموذجا**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد08، العدد02، الجزائر، 2022، ص :271.

[2] سمير عبد الله وآخرون، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، فلسطين، 2016، ص :16.

[3] بوطالب عزيز، سفاري أسماء، **التكنولوجيا المالية كركيزة لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2023، ص :793.

[4] أحمد خروبي لقواس، **الشمول المالي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي –تجربة المملكة العربية السعودية–**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد04، العدد01، الجزائر، 2023، ص:241–242.

ثانيا: أهمية الشمول المالي:

تتمثل أهمية الشمول المالي بجملة من المحاور وهي كالآتي:[1]

- **الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي:** وهذا راجع لوجود علاقة طردية ووثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث أنه من الصعب تحقيق استقرار المالي ونمو اقتصادي بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام المالي؛
- **الشمول المالي يعزز المنافسة بين المؤسسات المالية:** حيث تعمل المؤسسات على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها بغية ضم وجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات الغير رسمية؛
- **الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:** وهذا من خلال تعميم ونشر الخدمات المالية، التي بدورها تساهم في تحسين مستوى المعيشة وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات المصغرة، وتوفير فرص عمل، والحد من الفقر وعدم المساواة؛
- **أتمتة النظام المالي:** إن ارتفاع معدلات استخدام الأتمتة (الحواسيب، الهواتف...الخ) وانتشار الخدمات المالية، يسمح بضم وجذب المزيد من المستخدمين بفضل تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تساعد الأتمتة في تعزيز إجراءات حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وزيادة فهم المواطنين للآليات الضريبية والتأمينية وتشجيعهم على الادخار واستثمار الأموال.[2]

كما تتجلى أهمية الشمول المالي كذلك من خلال:[3]

- الشمول المالي يحسن ويزيد من المدخرات ويمكن الفئات المحرومة من توفير ضروريات الحياة (التعليم، الرعاية الصحية، الطعام وتنمية أعمالهم)، كما يساعد العائلات على الادخار من أجل التقاعد أو حالات الطوارئ الغير متوقعة وتغطية النفقات المتكررة مثل الإيجار؛
- الشمول المالي يؤدي إلى تنشيط الدورة الاقتصادية وزيادة سرعة دوران النقود ويزيد من فاعلية السياسات الحكومية، وتحسين بيئة العمل وزيادة مستويات كفاءة أسواق السلع والخدمات؛
- يساعد الشمول المالي على تقليل حجم الاقتصاد الغير رسمي مما يؤدي إلى توفير شفافية أكبر في المعاملات المالية من خلال آليات الرقابة والإشراف؛
- يمكن نفاذ شرائح أكبر من المواطنين للخدمات المالية والتمويل؛

---

[1] قبايلي كمال، وكال سمير، **دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق الشمول المالي**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد04، العدد02، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2023، ص:106-107.

[2] سعيدي صبيرة، **تفعيل الخدمة التأمينية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية وتأمينات، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر، 2023/2022، ص:48.

[3] محمد طرشي وآخرون، **متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال، المجلد01، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر، 2019، ص:122-124.

ثالثا: أهداف الشمول المالي:

لقد أضحى الشمول المالي من بين أهم القضايا المالية والاقتصادية في العالم المعاصر وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف:[1]

- تسهيل وتيسير وصول الخدمات والمنتجات المالية المختلفة إلى شرائح المجتمع المستهدفة، من خلال تعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها؛
- تشجيع المواطنين والشركات الصغيرة على الادخار واستثمار الأموال بالطرق المثلى؛
- الحد من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج إطار النظام المالي الرسمي وبالتالي تعزيز قدرات وامكانيات النظام الرسمي وضبط عرض المنتجات المالية وفق المعايير الدولية؛
- تعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال اعداد السياسات والتعليمات بالخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم وواجباتهم؛
- تسهيل الوصول الى مصادر التمويل بهدف تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم بالإضافة إلى دعم دور المرأة في التنمية الاقتصادية؛[2]
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي، وخفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي؛[3]
- التحول من أنظمة الدفع النقدية التقليدية إلى أنظمة الدفع الرقمية للحد من أشكال الفساد مثل تهريب وغسيل الأموال.[4]

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

لقد تعددت أبعاد الشمول المالي حسب المنظور الذي تبنته كل دراسة، وفي هذا السياق قامت مؤسسة التحالف الدولي من أجل الشمول المالي(AFI) بالتعاون مع الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) بتحديد مجموعة أساسية من أبعاد الشمول المالي، بينما قام البنك الدولي أيضا في تقريره سنة 2011 بتحديد مجموعة أخرى من الأبعاد التي تمثل مكونات الشمول المالي. ولهذا سنقوم الآن بتفصيل هذه الأبعاد من منظور كل طرف:

---

[1] بولمرج وحيدة، **المنتجات البنكية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة فرحات عباس–سطيف1، الجزائر، 2023/2022، ص:11.

[2] نظير رياض محمد الشحات، محمد عبد العزيز السيد أبو الديار، **تأثير الشمول المالي على الربحية "دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر"**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد04، العدد02، جامعة دمياط، 2023، ص877.

[3] عمار ياسين أوسياف، شافية شاوي، **الشمول المالي كاستراتيجية لتأهيل النظام المصرفي الجزائري: الواقع والتحديات**، مجلة التواصل، المجلد27، العدد الخاص، جامعة باجي مختار–عنابة، الجزائر، 2021، ص:67.

[4] بوطالب عزيز، سفاري أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص:794.

أولا: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه حسب مؤسسة التحالف الدولي (AFI) والرابطة العالمية من أجل الشمول المالي(GPFI):

نلخص هذه الأبعاد ومؤشرات قياسها في الجدول التالي:

جدول رقم (1.1): أبعاد الشمول المالي حسب مؤسسة التحالف الدولي (AFI) والرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI)

البعد	تعريفه	مؤشرات قياسه
الوصول إلى الخدمات المالية	يشير بعد الوصول الى الخدمات المالية الى القدرة على توافر واستخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية.	– عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزئة حسب نوع الوحدة الإدارية؛ – عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم²؛ – حسابات النقود الإلكترونية؛ – مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛ – النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الادارية بنقطة وصول واحدة على الأقل؛
استخدام الخدمات المالية	يشير الى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.	– نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛ – نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب ائتمان منتظم؛ – عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين؛ – عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛ – عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛ – نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر؛ – نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛ – نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛ – نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية؛ – عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع .ما هو عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة؛
جودة الخدمات المالية	يشير إلى مدى ملائمة الخدمة أو المنتج	**القدرة على تحمل التكاليف:**

	المالي احتياجات ونمط حياة المستهلك، لذا تعد الجودة بعدا غير واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، خدمات حماية المستهلك، شفافية المنافسة في السوق بالإضافة الى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.	– معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الادنى الرسمي للأجور؛ – متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي؛ – متوسط تكلفة تحويلات الائتمان؛ – نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن؛ **الشفافية:** – نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي؛ – وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة؛ **حماية المستهلك:** – مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوى والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية؛ – مدى وجود امكانية للجوء الى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3 الى 6 شهور الأخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الأقل؛ – نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع؛ **الراحة والسهولة:** – نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية؛ – متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك؛ **التثقيف المالي:** – حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم والتنويع؛ – النسبة المئوية للبائعين الذين يستطيعون اعداد ميزانية لهم كل شهر؛ **المديونية (السلوك المالي):** – نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سداد القرض؛ – كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن اما بالاقتراض من الأصدقاء أو الأقارب، بيع الأصول، أو استخدام قرض بنكي؛ **العوائق الائتمانية:**

		– نسبة الوحدات الادارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات؛ – نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي؛ – مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان؛

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على حنين محمد بدر عجور، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة –البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين، 2017، ص10–18.

ثانيا: أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي:

وهي تتمثل فيما يلي:[1]

البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية:

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى؛
- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية)؛
- عدد المعاملات (الإيداع والسحب)؛
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك؛

البعد الثاني: الادخار

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها)؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك على سبيل المثال في المنزل خلال 12 شهر الماضية؛

البعد الثالث: الاقتراض

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك الافتراض من الأسرة والأصدقاء؛

[1] سعيدي صبيرة، **تفعيل الخدمة التأمينية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص53–54.

البعد الرابع: المدفوعات

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية؛

البعد الخامس: التأمين

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم)، ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف ... الخ).

المطلب الثالث: سياسات وركائز تعزيز الشمول المالي وتحديات تطبيقه

في الفترة الأخيرة، أصبح الشمول المالي محل اهتمام العديد من الدول، مما دفع إلى ضرورة التعرف على مبادئه وركائزه، بالإضافة إلى استكشاف سياساته وتحديات تطبيقه.

أولا: مبادئ الشمول المالي

اعتمد قادة دول مجموعة العشرين (G20) في قمة تورنتو المنعقدة في جوان 2010 تسعة مبادئ للاشتمال المالي القائم على الإبداع والابتكار، وتستخدم هذه المبادئ من قبل الدول في استراتيجيتها الوطنية للشمول المالي، وتستخدم رسميا من قبل هيئات وضع المعايير وتهدف هذه المبادئ إلى تبني سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل النفاذ الشامل للخدمات المالية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع، بما فيها الفئات الفقيرة والمحرومة من هذه الخدمات، وتتمثل هذه المبادئ في: (القيادة، التنوع، التطوير، الحماية، التمكين، التعاون، المعرفة، التناسب، إطار العمل).[1]

والاستفادة من الإمكانات الضخمة التي تتيحها التكنولوجيا الإلكترونية إلى جانب الإشراف الفعال للمساهمة في إغلاق الفجوات المتبقية في الشمول المالي، أصدرت مجموعة العشرين مبادئ إرشادية عالية المستوى لتعزيز الشمول المالي الرقمي في قمة تشينغدو–الصين2016 والتي تتمثل في: (الترويج الإلكتروني للشمول المالي، موازنة الابتكار والمخاطر الالكترونية لتحقيق الشمول المالي الرقمي، التمكين القانوني والتنظيمي، توسيع البنية التحتية للخدمات المالية الرقمية، إنشاء مسؤول إلكتروني لحماية الممارسات المالية

[1] ايبو وهيبة، يبرير محمد، **تجارب الدول العربية في دعم الشمول المالي في ظل جائحة كوفيد19**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد11، العدد01، جامعة د. مولاي الطاهر–سعيدة، الجزائر، 2023، ص:216.

للمستهلكين تعزيز الثقافة المالية والمعرفة الإلكترونية، تسهيل وصول العميل إلى الخدمات المالية الرقمية، متابعة التقدم في الشمول المالي الرقمي).[1]

وفي مجهود مستمر لتعزيز الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة، أطلقت مجموعة العشرين خلال رئاستها لعام 2020بالسعودية مبادئ توجيهية عالية المستوى. تنقسم هذه المبادئ الثمانية إلى أربع فئات رئيسية على النحو التالي:[2]

ضمان بنية تحتية مالية رقمية مرنة ومسؤولة:

- **المبدأ الأول:** دعم تطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤولة لتسهيل الوصول الواسع وتأمين نظام دفع فعّال.
- **المبدأ الثاني:** تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية المناسبة مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة:

- **المبدأ الثالث:** تحسين توافر ودقة البيانات المالية الرقمية واستخداماتها.
- **المبدأ الرابع:** دعم السياسات والمبادرات الموجهة لزيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية.

تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية الرقمية:

- **المبدأ الخامس:** دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية للحد من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية.
- **المبدأ السادس:** النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.

تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة

- **المبدأ السابع:** تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التداخلات التقنية.
- **المبدأ الثامن:** دعم إجراءات حماية العملاء المالية، بما في ذلك حماية البيانات، لتلبية احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: ركائز تعزيز الشمول المالي:

النهوض بالشمول المالي يتطلب توفير جملة من الركائز التي تسمح بنشره وتوصيله إلى كل شرائح المجتمع وهي تتمثل في الآتي:[3]

---

[1] آمنة خلج، **دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة الى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية وتأمينات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2022/2021، ص123-125.

[2] الوليد طلحة، صبري فران، **الشمول المالي الرقمي**، موجز سياسات العدد السابع عشر، صندوق النقد العربي، الإمارات المتحدة العربية، 2020، ص 3-4.

[3] بوسليماني صليحة، بريش فايزة، **واقع ومعوقات تنمية الشمول المالي في الجزائر**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد11، العدد01، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2023، ص :28.

1. **دعم البنية التحتية المالية:** إذ تعتبر من بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة قوية وملائمة لتلبية متطلبات الشمول المالي، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية من خلال:
   - بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛
   - الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها (فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرفات الآلية، خدمات التأمين ... الخ)؛
   - تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتسهيل وتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية؛
   - الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية، بغية تخفيض التكاليف؛
   - توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة البيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.
2. **الحماية المالية للمستهلك:** هي كل القواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها لحماية الزبون من المخاطر، من خلال حماية بياناته المالية وحصوله على معاملة عادلة وشفافة، وتيسير الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية.
3. **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع:** وهذا من خلال تخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المالية المقدمة وتعزيز المنافسة، من أجل اشراك الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة في المجتمع في النظام المالي وتلبية متطلباتها.[1]
4. **التثقيف المالي:** من خلالا عداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي بغية تعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة الفئات المستهدفة مثل النساء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتم تطوير هذه الاستراتيجية بمشاركة عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة.[2]

شكل رقم (1.1): ركائز تعزيز الشمول المالي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

[1] أحمد خروبي لقواس، **مرجع سبق ذكره**، ص:245.

[2] صندوق النقد العربي **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص10.

ثالثا: سياسات الشمول المالي:

قامت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني بوضع 35 حالة وسياسة لتعزيز الشمول المالي في 10 دول نامية مختلفة، واكتشفت المؤسسة ست سياسات فعالة للشمول المالي أربعة منها قد تساعد في تحسين وصول الفقراء للخدمات المالية من خلال وسائل متنوعة مثل: الوكيل البنكي والدفع عبر الهواتف المحمولة وتنويع مقدمي الخدمات وإصلاح البنوك الحكومية، في حين السياستين الباقيتين تركز على حماية المستهلك وتعزيز سياسات الهوية المالية التي تلعب دورًا أساسيا في تعزيز الشمول المالي. ونشير إلى بعض سياسات الشمول المالي كالتالي:[1]

1. **الوكيل البنكي** Agent Banking: أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تعزيز الشمول المالي، وهذه السياسات تعتمد على قنوات البيع بالتجزئة الموجودة، وتحول الصيدليات ومكاتب البريد والسوبر ماركت إلى وكلاء للبنوك وللشمول المالي أيضا. هذا التعاون يصبح ممكنا بفضل تقليل تكاليف ومخاطر المعاملات المالية عن بعد، وتسهيل إجراءات فتح حسابات بسيطة، مع توفير حوافز لاستخدام هذه القنوات، مثل التحويلات النقدية والتوعية بالنظام المالي. هذا النهج قد أدى إلى زيادة كبيرة في عدد المستخدمين؛
2. **الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول** Mobile Payement:انتشار الهواتف النقالة فتح فرصا جديدة لتقديم الخدمات المالية للفقراء، حيث تقلصت تكلفة المعاملات المالية بشكل كبير وأصبحت التحويلات أكثر سهولة وسرعة، وزادت نقاط الوصول، وتقلصت الحاجة لحمل النقود بفضل النقود الإلكترونية، وجذبت عملاء جدد غير المتعاملين مع البنوك. العديد من الدول شهدت نجاحا في استخدام الدفع عبر الهاتف المحمول لتحقيق الشمول المالي، حيث سجلت الفلبين أول خدمة دفع بالهاتف المحمول في دولة نامية في عام 2004؛
3. **تنويع مقدمي الخدمات** Diversification of providers: صناع القرار اعتمدوا على استراتيجيات تنظيمية ورقابية متنوعة لإدارة مخاطر ترخيص مؤسسات متنوعة تقدم خدمات تأمينية وإيداعية. هذه الاستراتيجيات تشمل تنظيم تراخيص مخصصة لمؤسسات التمويل الصغير، وتراخيص بنكية للمنظمات غير الحكومية للتحويلات المصرفية، بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية. تلك الخطوات تعكس تكيف الصناعة مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الصغير؛
4. **اصلاح البنوك الحكومية** State Bank reformes: البنوك المملوكة للحكومة تلعب دورا هاما في تحسين الخدمات المالية للفقراء في العديد من البلدان، حيث تمتلك نسبة مهمة من البنوك كأصول. هذه البنوك تعد المؤسسات المالية الرئيسية في المناطق الريفية وتركز على دعم الزراعة والسكان والبرامج الاجتماعية. بعض البلدان أغلقت بنوكها الحكومية الضعيفة لتخفيف التكاليف، في حين تعاني البنوك الأخرى من تدخلات سياسية وأداء محدود. هناك اهتمام بتنفيذ إصلاحات لتحسين أداء وبنية البنوك الحكومية، على سبيل المثال،

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد04، العدد01، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019، ص:111-113.

بإنشاء خطط إدارية منفصلة لتوفير خدمات مالية صغيرة رابحة، وتحسين الحكم واعتماد تقنيات جديدة لتمويل القطاعات الصغيرة؛[1]

5. **حماية المستهلك** consumer protection: تنوّعت المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالخدمات المالية، مما وضع العملاء في موقف سلبي خاصةً إذا كانوا غير ملمين بالخدمات المالية المعقدة. هذا ينذر بزيادة عدد العملاء غير المطّلعين، مما يؤدي إلى احتمال استغلال بعض المؤسسات للمعلومات بهدف زيادة أرباحها على حساب العملاء الذين يعانون من الديون أو الضعف المالي. هذه الممارسات الغير أخلاقية كانت واضحة في بوليفيا عام **2000**، وأدت إلى بعض الانتهاكات بسبب الفجوات القانونية والسلوكيات غير الأخلاقية لبعض المؤسسات المالية. فشل حماية المستهلك يعكس فشل السوق، ويتطلب تصحيحات تنظيمية وقانونية لضمان توازن المعلومات بين البنوك والعملاء وتشجيع استدامة السوق من خلال توفير المعلومات للعملاء قبل وبعد توقيع الاتفاقيات لمساعدتهم على فهم حقوقهم وواجباتهم في الوقت المناسب؛

6. **سياسة الهوية المالية** Financial Identity policies: في معظم البلدان، يُقدم تقييم الائتمان لبعض القروض فقط، ويُعفى العملاء الفقراء من الإفصاح عن المعلومات المالية لتقليل فوائد التمويل. وما يُعتبر أهميةً أكبر هو عدم توفر بعض العملاء للوثائق الشخصية اللازمة لفتح حسابات. يعمل صناع القرار على تقليل الفجوة بين الوثائق المطلوبة للحسابات المصرفية وبين جودة الوثائق المتاحة للعملاء ذوي الدخل المنخفض. هذه السياسات تُمكّن العملاء ذوي التاريخ المالي وتحويل معاملاتهم المالية إلى أصول مالية يمكن استخدامها للاستفادة من الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى.[2]

رابعا: التحديات التي تعيق توسيع الشمول المالي:

تواجه سياسة الشمول المالي عددا من التحديات التي تعترض توسعها، وتتمثل هذه التحديات في الآتي[3]:

- التحدي المالي: يتمثل في عدم امتلاك بعض الأفراد للأموال الكافية لفتح حساب مصرفي، أو عدم قدرتهم على تحمل تكاليف الخدمات المالية والمصرفية. ويمكن التغلب على هذا التحدي من خلال توفير برامج تمويلية ميسرة لفتح الحسابات المصرفية، وخفض تكاليف الخدمات المالية والمصرفية؛

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مرجع سبق ذكره**، ص:112.

[2] **المرجع السابق، ص:113.**

[3] بن يحي نسيمة، صاري إسماعيل، **آلية تعزيز الشمول المالي لبعض الدول العربية (الأمارات العربية المتحدة، الأردن، الجزائر) في ظل المعوقات والتحديات**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد17، العدد01، جامعة سطيف، الجزائر، 2023، ص:513-513.

- التحدي الثقافي: يتمثل في عدم إدراك بعض الأفراد لأهمية الخدمات المالية والمصرفية، أو رفضهم التعامل معها لأسباب دينية أو ثقافية. ويمكن التغلب على هذا التحدي من خلال برامج التوعية والتعريف بأهمية الخدمات المالية والمصرفية، وإزالة أي موانع ثقافية تحول دون التعامل معها؛
- التحدي الجغرافي: يتمثل في عدم توافر المؤسسات المالية والمصرفية في بعض المناطق، أو بعد المسافات بين هذه المؤسسات وبين السكان. ويمكن التغلب على هذا التحدي من خلال إنشاء المزيد من المؤسسات المالية والمصرفية في المناطق النائية، أو توفير خدمات مالية متنقلة؛
- التحدي المؤسسي: يتمثل في عدم وجود تنسيق كافي بين المؤسسات المالية والمصرفية، مما يؤدي إلى تعقيد الإجراءات وتكاليفها. ويمكن التغلب على هذا التحدي من خلال تطوير أنظمة وإجراءات مشتركة بين المؤسسات المالية والمصرفية؛
- تعثر تطوير البنى التحتية المالية مما يحد من فرص الوصول للتمويل؛
- تواجه سياسة الشمول المالي صعوبات في الترويج لفوائدها المحتملة للمواطن والدولة، نتيجة لارتفاع معدلات الأمية والجهل بالخدمات المصرفية، وتفشي الاقتصاد غير الرسمي؛
- انخفاض مستوى الثقة في الخدمات المصرفية، ويعود دور الشمول المالي في تحسين وتعزيز هذه الخدمات؛
- بطء تطور المؤسسات غير المصرفية، مثل مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، بالإضافة إلى محدودية الأدوات المالية المحلية مثل السندات والصكوك، مما يؤدي إلى الاعتماد المتزايد على الائتمان المصرفي الذي لا يلبي بشكل كامل احتياجات الأفراد والشركات للتمويل.

المبحث الثاني: الإطار النظري حول التكنولوجيا المالية

شـــهد العالم خلال العقود الأخيرة موجة من التطور والابتكار في المجال المالي، حيث أصـــبحت هذه التطورات جزءا لا يتجزأ من حياة البشـــرية، وضـــرورة لا بد منها للحفاظ على الاســـتمرارية وتحقيق الأهداف المنشودة وفق استراتيجيات البحث والتطوير. ومن ضمن هذه التطورات، أصبح مصطلح التكنولوجيا المالية من أكثر المصـــطلحات شـــيوعا وانتشـــارا بين مختلف فئات المجتمعات. وفي هذا المبحث ســـنتعرف أكثر على التكنولوجيا المالية.

المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

تعد التكنولوجيا المالية واحدة من المفاهيم الحديثة في قطاع الخدمات المالية والبنكية، حيث غيرت بشـــكل كبير المشهد التقليدي لهذه الصناعة. وفي هذا المطلب سنقوم بتسليط الضوء على السياق التاريخي للتكنولوجيا المالية، وتعريفها، بالإضافة إلى استعراض خصائصها البارزة وأهميتها.

أولا: نشأة وتطور التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية لم تنشـــأ في الســـنوات الأخيرة، بل هي جزء من تطور الابتكار المالي الذي ظهر في أواسـط القرن العشـرين حيث بدأت هذه التطورات منذ ظهور البطاقات الائتمانية في الخمسـينيات واسـتمرت مع تطور الصـــيرفة الإلكترونية في التســـعينيات، لذا فإنها ليســـت ظاهرة جديدة في مجال الأعمال المالية.ويمكن تلخيص عملية تطور التكنولوجيا المالية عبر ثلاثة حقب كالآتي:[1]

في **الحقبة الأولى من عام 1866 إلى عام 1967**، شـهد قطاع الصـناعة المالية تطورا تدريجيا، حيث تم وضع كابل عابر للمحيط الأطلسي واختراع الصراف الآلي؛

أما في **الحقبة الثانية من عام 1967 إلى عام 2008**، فشـــهدت البلدان المتقدمة تحســـينا مذهلا في خدمات القطاع المصرفي، بدءا من المدفوعات الإلكترونية وأنظمة المقاصة والصراف الآلي، ووصولا إلى توفير الخدمات المالية عبر الإنترنت، وانتهت بأزمة مالية في عام **2008**؛

أما في **الحقبة الثالثة منذ عام 2008 وحتى الوقت الحالي**، فشـــهدنا البداية الفعلية للتكنولوجيا المالية، حيث برزت شركات ناشئة تقدم خدمات مالية مباشرة للمؤسسات والجمهور العام.

[1] سعيدة نيس، **التكنولوجيا المالية فرصة لتطوير الخدمات المالية**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد07، العدد02، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2022، ص229.

شكل رقم (2.1): مراحل تطور التكنولوجيا المالية

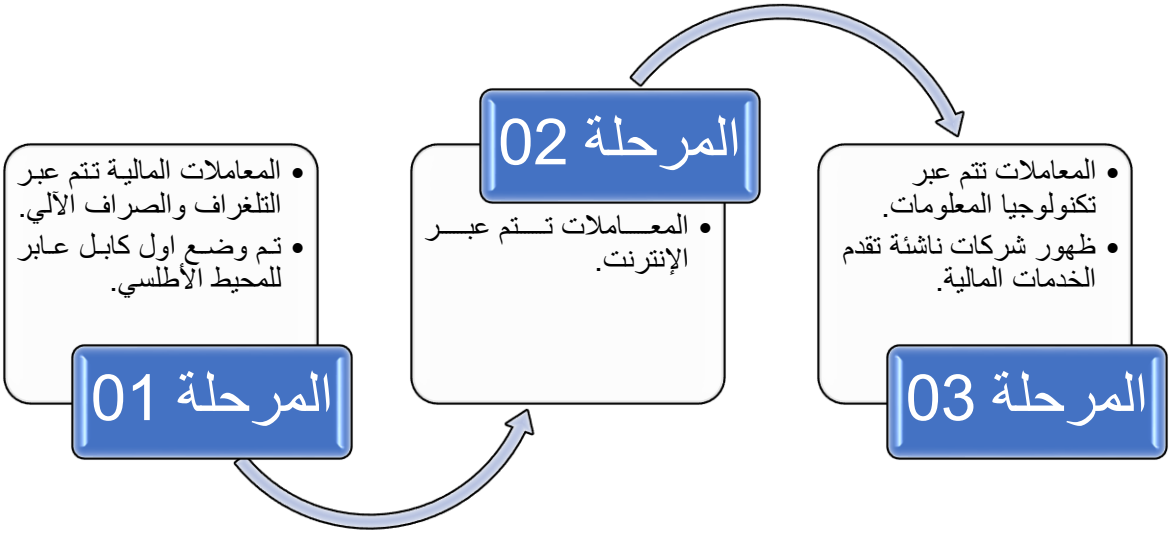

المصدر: من اعداد الطالبين

ثانيا: تعريف التكنولوجيا المالية:

في ظل حداثة المصطلح وتعقيد فهم المجال، لم يتم التوافق في الأدب الاقتصادي على تعريف شامل للتكنولوجيا المالية، نظرا لعدم كشف جوانبها بالكامل وعدم وصولها إلى مرحلة النضج التام. وغالبا ما يتم الإشارة إلى التكنولوجيا المالية بـ "فينتك" **(Fintech)**اختصارا لكلمة **(Financial Technology)**، ووردت لها عدة تعاريف منها:

عرف **مجلس الاستقرار المالي (FSB)**التكنولوجيا المالية أو التقنية المالية "فينتك **Fintech**"بأنها: "ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية".[1]

تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية "التكنولوجيا المالية هي أي تكنولوجيا او اي ابتكار مالي ينتج عنه نموذج اعمال او عملية أو منتج جديد له تأثير على الاسواق والمؤسسات المالية".[2]

ويعرفها **معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن بأنها:** "عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في

[1] عمروش بهية، شنايت مراد، **التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الخدمات المالية الإسلامية**، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، العدد07، جامعة الجزائر3، 2023، ص:99.

[2] طالم صالح، **اسهامات تطبيقات التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية –منصات التمويل الجماعي الإسلامية نموذجا–**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد13، العدد02، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2022، ص:251.

العمليات المالية للبنوك والتي من ضـــمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحساب نسب الفوائد وغير ذلك من العمليات المصرفية".[1]

تعرف التكنولوجيا المالية بأنها موجة جديدة من الشـــركات التي تغير الطريقة التي يدفع بها الناس، ويرسلون الأموال، والاقتراض، والإقراض، والاستثمار.[2]

واعتمادا على هذه التعاريف وما جاء في دراسات شملت الموضوع يمكن تعريف التكنولوجيا المالية على أنها عملية دمج النشاط المالي مع الابتكار التكنولوجي لتشكيل مجال جديد يهتم بالمعاملات والخدمات المالية، باستخدام جميع الوسائل والأنظمة والتقنيات التي يمكن الوصول إليها واستخدامها آليا، عبر التقنيات التكنولوجية الحديثة والمبنية على الإنترنت، مما يُسهل وصولها واستخدامها من قبل فئات واسعة في المجتمع.

ثالثا: خصائص التكنولوجيا المالية:

التكنولوجيا المالية تتميز بعدة خصائص أساسية أهمها:[3]

1. **السـرعة:** تُمكن شـركات التكنولوجية المالية من تسـريع تنفيذ العمليات المصـرفية وتبسـيط الإجراءات، مما يجعلها أكثر فاعلية وسرعة مقارنة بالنظام المصرفي التقليدي؛
2. **تقليل التكاليف:** تعتمد الحلول الابتكارية على البنية التحتية الحالية مما يقلل من التكاليف، خاصـــة في الدفعات الإلكترونية التي تكون أقل تكلفة مقارنة بالوسائل التقليدية؛
3. **مرونة الاستخدام:** وذلك من خلال تصميم منتجات بسيطة وسهلة لتلبية احتياجات المستخدمين بناءا على وقتهم وظروفهم، مما يتيح لشركات التكنولوجية المالية تلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل؛
4. **تحسين التخزين والأرشفة:** من خلال توفير إمكانيات تخزين إلكترونية تسهل الأرشفة وتقلل الأخطاء، كما تسمح بمعالجة البيانات بشكل أكثر فعالية؛
5. **تقريب المسافات:** من أبرز خصائص التكنولوجيا المالية تقليل المسافات الجغرافية والاجتماعية، مما يتيح الوصـــول للخدمات المالية لشـــرائح مختلفة من المجتمع بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو طبقتهم الاجتماعية، وتعزز الشركات الناشئة في هذا المجال قدراتها بشكل مستمر من خلال الشراكات وإعادة تصميم المنتجات لتناسب احتياجات العملاء، خاصة ذوي الدخول المحدودة في أي مكان[4].

---

[1] مليكة طلبة، هدى بوحنيك، **التكنولوجيا المالية وواقع تبنيها في العالم العربي في الفترة2015-2020**، مجلة دراســـات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد05، العدد01، جامعة العربي التبسي-تبسة، الجزائر، 2022، ص04.

[2] Susanne Chishti, Janos Barberis,**The Fintech Book: The financial Technology Handbook for Investors, Entrepreneurs and Visionaries**, Journal of Indonesian Economy and Business, Volume31, Number3, John Wiley & Sons Ltd, West Sussex, United Kingdom, 2016, p 345.

[3] هيوا أبوبكر علي، ياسين مصطفى رسول، **خدمات وأدوات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية**، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد08، العدد03، جامعة التنمية البشرية السليمانية، العراق، 2022، ص:50،

[4] هيوا أبوبكر علي، ياسين مصطفى رسول، **مرجع سبق ذكره**، ص:50.

رابعا: أهمية التكنولوجيا المالية:

تبرز أهمية التكنولوجيا المالية في تقديم فرص جديدة وإمكانيات متنوعة كما يلي:[1]

- تعزيز الاحتواء المالي وتنويع النشـــاط الاقتصـــادي من خلال الابتكارات التي توفر الخدمات المالية لغير المتعاملين مع الجهاز المصرفي؛
- تسهيل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تيســـير التجارة الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج من خلال آليات فعالة وكفؤة للمدفوعات العابرة للحدود؛
- تعزيز الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر؛
- توفير آليات مدفوعات عابرة للحدود تتميز بالكفاءة والشـفافية والمردودية مقارنة بالبنوك التقليدية أو شـركات تحويل الأموال التقليدية؛

كما تتجلى أهمية التكنولوجيا المالية أيضا في النقاط التالية:[2]

- تنظيم الخدمات المالية لجعل الصناعة المالية أكثر مرونة أمام التحديات والأزمات الاقتصادية؛
- تعزيز الشمول المالي وتوفير فرص للفئات المهمشة للمشاركة في المعاملات المالية؛
- تطوير أساليب تقييم المخاطر المالية بشكل أكثر كفاءة؛
- مساعدة المنظمين في ضمان الأمان المالي وتحسين خدمة العملاء؛
- مكافحة الجرائم المالية من خلال تقنيات تنظيمية وخوارزميات متطورة للكشف عنها.

المطلب الثاني: أهداف ودوافع استخدام التكنولوجيا المالية وقطاعاتها

رغم حداثتها، اســتطاعت التكنولوجيا المالية أن تحقق مكانة مرموقة في مختلف القطاعات وذلك بفضـــل ميزتها التنافسية في تقديم منتجات مالية رقمية بتكلفة أقل وفي وقت قياسـي، حيث سيتم في هذا المطلب عرض أهداف التكنولوجيا المالية والدوافع الأساسية التي ساهمت في التوجه إليها بالإضافة إلى استكشاف قطاعاتها.

أولا: أهداف التكنولوجيا المالية:

تسعى التكنولوجيا المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، والمتمثلة في:[3]

---

[1] خولة مناصـــرية، **التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا: الفرص والتحديات**، مجلة الأصـــيل للبحوث الاقتصـــادية والإدارية، المجلد06، العدد01، جامعة عباس لغرور–خنشلة، الجزائر، 2022، ص:403.

[2] خميســي قايدي، إلهام حجريوة، **التكنولوجيا المالية في البلدان العربية: دراســة تحليلية لواقع قطاع المدفوعات للفترة (2014–2019)**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد11، العدد01، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2022، ص:471.

[3] طلحي كوثر، زوادي نهاد، **دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإســـلامية –بيت التمويل الكويتي نموذجا**، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، العدد07، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2023، ص:34

1. **تقليل التكاليف:** تسعى التكنولوجيا المالية إلى تقليل التكاليف الحالية، مما يمكن عدد أكبر من المستخدمين، خاصة الشركات والأفراد الذين لا يتمتعون بخدمات مصرفية من الوصول إلى خدمات مالية؛
2. **زيادة الخصوصية:** تصمم خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية وفقا لتفضيلات ورغبات العملاء الفردية، مما يسمح لكل بنك بتلبية احتياجاتهم الفريدة، ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال مجموعة من القنوات؛
3. **السـرعة:** وذلك من خلال الاعتماد على تقنيات حديثة لتنفيذ العمليات والإجراءات، مما يوفر وتيرة أسـرع لتقديم الخدمات؛
4. **الانتشـار:** منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية قد تخدم عملاء من جميع أنحاء العالم، مما يجعلها قادرة على تقديم الخدمات لعملاء خارج الحدود الجغرافية؛
5. **المقارنة:** تُمكن خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية العملاء من المقارنة بين الشركات والمصـارف المختلفة من حيث الخدمات المالية والأسعار، مما يسهل اتخاذ قرارات مستنيرة.

ثانيا: الدوافع الأساسية التي ساهمت في التوجه للتكنولوجيا المالية:

التوجه نحو التكنولوجيا المالية يأتي نتيجة لعدة دوافع وأحداث مهمة في التاريخ المالي الحديث نذكر منها:[1]

- **أزمة المالية 2008:** كان لها دور كبير في فقدان الثقة في المؤسسات المالية التقليدية كما بحث الأفراد عن بدائل آمنة وفعالة من حيث التكلفة، مما أدى إلى اتجاههم نحو تكنولوجيا الإقراض الند للند، والتمويل الجماعي، ومنصات الاستثمار، والمستشار الآلي.
- **الثورة الصناعية الرابعة:** التحولات التكنولوجية الحديثة جعلت الإنترنت والأجهزة المحمولة جزءا لا يتجزأ من حياتنا، مما أدى إلى ظهور صناعة التكنولوجيا المالية كرد فعل لتلبية احتياجات المستهلكين الجديدة وتيسير الوصول إلى الخدمات المالية.
- **التطور التكنولوجي:** يميز التكنولوجيا المالية عدم وجود قيود تقنية تعيق تقدمها، وهو ما سـاهم في تسـريع التقدم وقبولها، مع تطور قدراتها في التكيف مع التغيرات وتخفيض تكاليفها وتحسين مرونة أنظمة البنوك.
- **الابتكارات المالية:** أدى البحث عن البدائل المبتكرة لتمويل المعاملات الشخصية والتجارية مع المؤسسات المالية، مما أدى إلى اعتماد خدمات التكنولوجيا المالية في حوالي 65 سـوق عالميا، حيث وجدو أن نسـبة قبول هذه الابتكارات تتراوح حوالي 64% بين الأفراد وحوالي 25% بين الشركات الصغيرة والمتوسطة. هذا

[1] بريش رابح، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصـناعة المالية الإسـلامية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة البليدة2 لونيسي علي، الجزائر، 2023/2022، ص:55-56.

يعكس أن هناك استعداد واسع لقبول هذه الابتكارات، مما يشجع على استمرار تطوير الخدمات المالية من قبل هذه الشركات الناشئة.[1]

كما توجد العديد من **العوامل التي من شأنها تسريع وتيرة انتشار التكنولوجيا المالية** نوجزها فيما يلي:[2]

- زيادة انتشار الهواتف الذكية ذات الإمكانيات المتعددة حول العالم؛
- توفر شبكة الإنترنت بسرعة أعلى وتغطية جغرافية أوسع؛
- تطور البرمجيات والتطبيقات التي تشجع على استخدام التكنولوجيا في المجالات المالية؛
- الحاجة المتسارعة للعمليات الاقتصادية السريعة والميسرة بسبب تسارع وتغيرات الأحداث العالمية؛
- إصدار المزيد من التشريعات والقوانين لحماية وتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية؛
- الانتشار السريع للعملات الرقمية المشفرة والتمويل الجماعي والتقدم في مجالات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة؛

ثالثا: قطاعات التكنولوجيا المالية:

توفر التكنولوجيا المالية حلا متنوعا وشاملا للخدمات المالية في مختلف القطاعات والمجالات، ويمكن تصنيف أبرز القطاعات التي تستفيد من التكنولوجيا المالية على النحو التالي:[3]

1) **قطاع المدفوعات:** قطاع المدفوعات يعد الأكثر تقدما في التكنولوجيا المالية، حيث تقدم الشركات الناشئة خدمات دفع الفواتير وحلول الدفع عبر الإنترنت والأجهزة المحمولة، إلى جانب المحافظ الإلكترونية، مما يجعل خدمات الدفع هي الأكثر رواجا مقارنة بباقي الخدمات المالية. بالإضافة إلى ذلك تتميز الشركات التي تقدم هذا النوع من الخدمات بقدرتها على جذب العملاء بسرعة وبتكلفة منخفضة؛
2) **قطاع التمويل والإقراض الرقمي:** يهدف في الأساس إلى تمكين المجتمع من خلال التمويل الجماعي، حيث يتيح للأفراد والشركات السيطرة على إطلاق منتجات وأفكار جديدة. ويشمل هذا القطاع ثلاثة أطراف رئيسية: المقاولين الذين يبحثون عن تمويل لمشاريعهم، والمساهمين الذين يرغبون في دعم هذه المشاريع، والوسطاء الذين يوفرون المعرفة لتسهيل الفرص وتطوير الخدمات والمنتجات. كما يوجد إقراض النظير للنظير هو نموذج رائج في التكنولوجيا المالية، حيث تعمل منصاته على توفير معلومات للأفراد والشركات، وذلك من خلال تسهيل الإقراض المتبادل بأسعار فائدة منخفضة وإجراءات بسيطة؛

---

[1] جازية حسيني، **تطور شركات التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا وتأثيرها على الخدمات المالية**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد08، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف، الجزائر، 2022، ص:119.

[2] بالعبيدي عايدة عبير، مشراوي حدة، **تبني تقنيات التكنولوجيا المالية في مجال التقنية كآلية لرقمنة الشمول المالي –دراسة تجارب بعض الدول العربية**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد17، العدد01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2023، ص1286–1287.

[3] عبد الوهاب صخري، سمية بن علي، **تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: قراءة للتحديات والامكانيات**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد06، العدد01، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2021، ص:405.

3) **قطاع إدارة الثروات:** تشمل التخطيط المالي وإدارة المحافظ الاستثمارية، بالإضافة إلى مجموعة من الخدمات المالية المتكاملة الموجهة للأفراد الأثرياء وأصحاب الأعمال الصغيرة والأسر الراغبة في الاستشارة المالية من خلال خبراء معتمدين. تتمثل مهمة إدارة الثروات في مساعدة هؤلاء الأفراد والأسر في تحقيق أهدافهم المالية، وتقديم خدمات تنافسية للمغتربين والأفراد ذوي الدخل المرتفع للاستثمار الأمثل لمدخراتهم، وبذلك تلعب المؤسسات الناشئة في التكنولوجيا المالية دورا مهما في المنافسة مع البنوك التقليدية على جذب هذه الشرائح من العملاء؛[1]

4) **قطاع التأمين:** إن تطور التكنولوجيا في قطاع التأمين أدى إلى ابتكار طرق جديدة لتقديم الخدمات التأمينية واستخدام أساليب متقدمة لجمع البيانات لتحليل المخاطر بشكل أفضل وما يقابلها من حلول علاجية. كما تسعى تلك التقنيات إلى تحسين الخدمات للعملاء وتجديد كفاءة الوساطة المالية، بتقليل العمولات والرسوم، وتوفير إدارة كفئة لمتطلبات العملاء المتعلقة بالتعويض. فهذه الجهود تهدف إلى تحسين مستمر للخدمات المقدمة للعملاء بتكلفة أقل؛[2]

5) **قطاع سلسلة الكتل block chain والعملات الرقمية المشفرة:** تقنية سلسلة الكتل "البلوك شاين" تعتبر شكلا ناشئا من تكنولوجيا سجلات التوزيع، حيث تتضمن حفظ جميع معاملات العملات الرقمية والمشفرة في شبكة الحواسيب وتأمين البيانات من خلال التشفير. تعتبر هذه التقنية قاعدة بيانات عامة ومشتركة تقوم بفحص وتسجيل المعاملات بشكل دائم، مما يسمح بتوفير الثقة بين المتعاملين دون الحاجة لسلطة مركزية وحيدة تحظى بثقة الجميع. كما توفر هذه التقنية خدمات ومنتجات جديدة بتكلفة أقل وبسرعة أكبر عبر منصات وتطبيقات مصممة بشكل جيد للهواتف الذكية والأجهزة الرقمية من خلال الشركات الناشئة.

أما العملات المشفرة فهي عملات رقمية غير مركزية تقوم على تحويل البيانات إلى شفرات لإنشاء وحدات من العملة بإستقلالية تامة عن سلطات البنوك المركزية. وبالتالي تعتبر العملات المشفرة عبارة عن أموال افتراضية، ومن أبرز هذه العملات "**البيتكوين**" و "**ايثريوم**".[3]

---

[1] محوز يوسف، محوز بشير، **دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية-دراسة حالة BNA تيارت 540**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2022/2021، ص:39.

[2] عبد الوهاب صخري، سمية بن علي،**مرجع سبق ذكره**، ص:406.

[3] سعيدة نيس، **مرجع سبق ذكره**، ص:232-233.

شكل رقم (3.1): قطاعات التكنولوجيا المالية

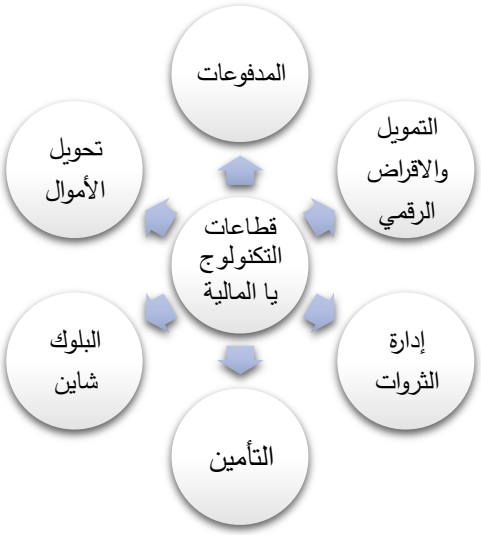

المصدر: من إعداد الطالبين وبالاعتماد على ما سبق

المطلب الثالث: خدمات التكنولوجيا المالية وتقنياتها ومخاطر استخدامها

شـــهد القطاع المالي كغيره من القطاعات تغيرات جذرية بســـبب زيادة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، وأدت إلى ظهور عدة تقنيات جديدة غيرت مشـــهد الخدمات والمعاملات المالية وســـاهمت في تطوير العديد من الطرق التقليدية لتكون أكثر مرونة وديناميكية. وفي هذا المطلب ســـنتعرف على خدمات التكنولوجيا المالية وتقنياتها مع التطرق إلى المخاطر المصاحبة لها.

أولا: خدمات التكنولوجيا المالية

تقدم التكنولوجيا المالية مجموعة متنوعة من الخدمات للمستخدمين، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

1) **خدمات الائتمان:** الائتمان هو واحد من الابتكارات التي تندرج ضـــمن التكنولوجيا المالية والتي تســـاعد على توســـيع إمكانية وصـــول الفاعلين الاقتصـــاديين إلى مصـــادر الائتمان. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة في كمية الائتمان المتاحة أو انتقال بعض الفاعلين الاقتصـاديين من الحصـول على الائتمان من القنوات التقليدية مثل القروض المصرفية إلى القنوات غير التقليدية مثل أسواق رأس المال؛
2) **خدمات الدفع:** وهي الأنشـطة المصـرفية الديناميكية والمرنة التي تُقدمها الفينتك للعديد من العملاء، مما يتيح لهم استخدام مجموعة متنوعة من وسائل الدفع مثل:(الدفع عبر الهاتف المحمول، تحويلات الأموال الدولية، إدارة تدفق الدفع للتجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى تبادل العملات بدون تكلفة)؛

[1] طلحي كوثر، زوادي نهاد، **مرجع سبق ذكره**، ص:36-37.

3) **الخدمات الموجهة للمصارف والشركات:** تُقدم التكنولوجيا المالية حلولا عديدة باستخدام تقنية **البلوكشين(Blocktech)**التي تعزز إدارة الشركات، بما في ذلك تسجيل المعاملات ومعالجة المعلومات وإدارة المخاطر والضرائب؛

4) **خدمات تحويل الأموال:** تنفذ الفينتك عمليات التحويل بشكل آمن وسريع عبر العالم، مع تقديم خدمات إدارة التأمين وحلوله، بالإضافة إلى الخدمات المبنية على تقنية سلسلة البلوكات الرقمية، مثل العملات الرقمية المشفرة؛

5) **الاستثمار والتمويل:** تعمل فينتك على جذب مدخرات الأفراد من خلال تقديم عروض بسيطة وتوفير منصات للتمويل الجماعي للشركات، سواء كقروض أو استثمارات رأس المال. كما تقدم استشارات مالية عبر الإنترنت للأفراد.[1]؛

6) **خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات (Big Data):**تستخدم الفينتك قاعدة بيانات ضخمة لتوفير حلول مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية، إذ تساعد هذه الحلول في تحسين علاقة البنوك بعملائها من خلال معرفة سلوكياتهم واحتياجاتهم (مثل الشراء، الادخار، التطور الوظيفي، الملاءة المالية)، وكذلك في ضمان الأمن السيبراني للمعاملات المالية، حيث تستطيع الفينتك الكشف عن أي محاولات احتيال بواسطة تحديد موقع الهواتف الذكية أو تشفير البيانات الحساسة. بالإضافة إلى ذلك تقدم الفينتك أدوات لتحليل المخاطر واتخاذ القرارات المناسبة لإدارة الأصول المالية وتسهيل إعداد التقارير القانونية.[2]

ثانيا: تقنيات التكنولوجيا المالية:

توجد العديد من التقنيات المتميزة في مجال التكنولوجيا المالية، التي نالت اهتماما واسعا في البيئات الرقمية والتكنولوجية ونذكر من بينها:[3]

1. **الذكاء الاصطناعي:** هو قدرة الآلة على أداء وظائف معرفية مشابهة للعقل البشري، من إبداع وحل المشكلات والتفاعل مع البيئة والإدراك. يستند الذكاء الاصطناعي على أجهزة الكمبيوتر والخوارزميات لمحاكاة للذكاء البشري، ويمكنه التعرف على أنماط التكيف باستخدام كميات كبيرة من البيانات والأساليب الإحصائية الحديثة للتنبؤ بشكل دقيق حول المشكلة المعنية؛
2. **تعلم الآلة:** هو عملية تستند إلى استخراج أنماط محددة من كميات ضخمة من البيانات، تشبه هذه الأنماط كيفية التعلم في العقل البشري، بحيث يتم بناء نماذج تستخدم في التحليل التنبؤي للبيانات، كما يمكن الاعتماد على هذه النماذج للتنبؤ بالحالات الجديدة. وهذه العملية تتألف من خطوتين مستقلتينهما:

---

[1] بوخاري فاطنة حنان، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية-عرض لتجارب دول رائدة**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد08، العدد02، جامعة الجيلالي ليباس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2022، ص111.

[2] **المرجع السابق**، ص111.

[3] بوحفص إبتهال، نعاس صلاح الدين، **ماذا تقدم التكنولوجيا المالية للمؤسسات المالية الإسلامية؟ عرض التجربة السعودية**، مجلة إنارة للدراسات الاقتصادية، الإدارية والمحاسبية، المجلد02، العدد02، جامعة غرداية، الجزائر، 2021، ص32.

- **تعليم الآلة من خلال تزويدها بالمدخلات ذات العلاقة:** يتم تدريب النماذج باستخدام مجموعة من البيانات المرتبطة بالمشكلة المحددة.
- **استخدام النموذج المستند إلى الآلة في التنبؤ:** بعد التدريب، يمكن استخدام النموذج للتنبؤ بالنتائج المستقبلية؛

3. **الأمن السيبراني:** حسب تعريف الاتحاد الدولي للاتصالات، هو مجموعة من الأدوات والسياسات ومفاهيم الأمان، وضوابط الأمن، والمبادئ التوجيهية، وإدارة المخاطر، والإجراءات، والتدريب، وأفضل الممارسات، وآليات الضمان، والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها لحماية البيئة السيبرانية وأصول المؤسسات والمستخدمين؛[1]
4. **العملات المشفرة:** تتألف من أشكال متنوعة من العملات الرقمية المبنية على التشفير، حيث تمثل الأموال الرقمية التي تتداول عبر الإنترنت وتعد العملات المشفرة أصولا مؤمَّنة ضد التلاعب، باستخدام خوارزميات وبروتوكولات تحول دون تغيير المعلومات بواسطة طرف ثالث خلال عمليات التداول بين الأطراف، يُشار إلى كل مجموعة تشفير بمصطلح كتلة أو سجل، وتطلق على المجموعات المتصلة بالكتل المتسلسلة أو السجلات المتسلسلة (البلوكشين)؛[2]
5. **سلسلة الكتل:** هي نظام معلومات مشفر يعتمد على قاعدة بيانات لامركزية، يمكنه إجراء المعاملات بشكل آمن دون الحاجة إلى وسيط، حيث يتوزع على جميع الأجهزة في الشبكة، بحيث تسجل وتعدل جميع بيانات المعاملات بطريقة تحظى بموافقة جميع الأطراف ذات الصلة، مما يضمن الشفافية واللامركزية في إدارة مختلف أنواع المعاملات، مثل المدفوعات والحوالات البنكية، وتسجيل الملكية العقارية والهويات الوطنية، وتبادل الأصول والمستندات، وعمليات التصويت؛[3]
6. **العقود الذكية:** هي اتفاقيات تنفذ ذاتيا، تبرم وتبرمج في إطار شبكة توزيع لامركزية، تنظم شروطها وأحكامها العلاقة بين البائع والمشتري عبر تعليمات برمجية في سجلات متسلسلة. تتيح هذه العقود إمكانية إدراج مختلف أنواع البنود التعاقدية في برامج يتعامل معها بطريقة تجعل انتهاك العقد ثمنه باهظا؛[4]
7. **الحوسبة السحابية:** تمثل نموذجا لتقديم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يتيح الاتصال بالشبكة لمجموعة مشتركة من مصادر الحوسبة القابلة للتهيئة بسهولة عند الحاجة، مما يتيح توفيرها بجهد أدنى في الإدارة أو التعامل مع مزود الخدمة. وبالتالي تعتبر هذه الحوسبة نوعا من الحوسبة المرنة، حيث يمكن

---

[1] بوحفص إبتهال، نعاس صلاح الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص:33.

[2] عماروش خديجة إمان، شوشان خديجة، **واقع الاعتماد على مختبرات حماية التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد12، العدد01، جامعة بومرداس، الجزائر، 2023، ص542.

[3] **المرجع السابق**، ص:542.

[4] عماروش خديجة إمان، هبري نصيرة، **محركات نمو الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بمنطقة شمال إفريقيا**، مجلة (المُدبّر)، المجلد09، العدد01، جامعة بومرداس، الجزائر، 2022، ص13.

لمستخدميها الوصول بسهولة إلى مجموعة متنوعة من موارد الحوسبة عند الطلب، مما يتيح لهم الحصول على خدمات فعالة بلا حدود وبتكلفة منخفضة، مع زيادة الثقة في المعاملات وسهولة الاستخدام؛[1]

8. **إنترنت الأشياء:** تمثل الارتباط بين الأجهزة وشبكة الإنترنت، مما يتيح لها إرسال ونقل وتلقي البيانات، تتضمن هذه الأجهزة جميع الأشياء التي تلفت انتباه البشر، مثل أجهزة الإنذار والأشياء القابلة للارتداد، وأجهزة التحكم في درجة الحرارة، وأجهزة الصراف الآلي، وغيرها. لا تكمن قيمة إنترنت الأشياء في تجاوز دور جمع البيانات فقط، بل تتعدى ذلك من خلال استغلال هذه البيانات بفاعلية من خلال بنية تحتية متقدمة. هذا النهج جعلها محط اهتمام شركات كبيرة وشركات ناشئة لتطوير أجهزة مبتكرة؛[2]
9. **البيانات الضخمة:** هي عبارة عن مجموعات ضخمة من البيانات يمكن تحليلها بطريقة حسابية لاكتشاف الأنماط والاتجاهات، خاصة فيما يتعلق بسلوك الإنسان وتفاعلاته. تتميز البيانات الضخمة بسمات محددة مثل الحجم، التنوع، والسرعة، ويعتمد عليها في تحديد فئات العملاء، اكتشاف الغش، إدارة المخاطر، وتقديم الخدمات المالية الشخصية.[3]

ثالثا: مخاطر التكنولوجيا المالية:

على الرغم من أهمية التكنولوجيا المالية وتطبيقها في المؤسسات والهيئات المالية، إلا أنها تواجه العديد من المخاطر والتحديات، وتتمثل هذه المخاطر في[4]:

- **مخاطر أمن معلومات المستخدم:** يعتمد نجاح خدمات الفينتك بشكل كبير على التكنولوجيا الرقمية، حيث تؤثر سرية وموثوقية وأمان التكنولوجيا الرقمية مباشرة على جودة الخدمات المالية وأمن المستخدمين. حيث أن الاحتيال المالي وتسريب المعلومات يمكن أن يلحق ضررا كبيرا بالمعلومات والأصول للمستخدمين، ويؤثر أيضا على استقرار السوق المالية بأكملها؛
- **خطر الطرف الثالث:** ينشأ هذا الخطر عندما يفوض البنك شركات التكنولوجيا المالية للتعامل مع بيانات العملاء، مما قد يزيد من مخاطر الاحتيال المالي والتسريبات؛
- **مخاطر زيادة ائتمان الفينتك:** ينطوي هذا الخطر على تقديم الائتمان والإقراض باستخدام منصات الفينتك مثل الإقراض من النظير إلى النظير ومنصات التمويل الجماعي، مما قد يؤدي إلى ضعف معايير الإقراض وتفاقم المخاطر النظامية؛

---

[1] عبد الكريم مسعودي، قريشي خير الدين، **التكنولوجيا المالية كآلية لتحقيق جودة الأداء المصرفي-دراسة حالة وكالة بنك التنمية المحلية بأدرار- BDL**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد10، العدد01، جامعة أحمد درايعية، أدرار، الجزائر، 2023، ص:425.

[2] **المرجع السابق**، ص:425.

[3] جمال لعراب، توفيق بن الشيخ، **صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة-عرض التجربة الهندية**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد11، العدد02، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023، ص:235.

[4] قوجيل محمد، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة حالة دول إسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2023/2022، ص:39-40.

- **مخاطر افتقار المستعملين للمعرفة الكافية** بتعاملات الفينتك تؤثر في قدرتهم على تحديد المخاطر والوقاية منها، بالإضافة إلى مخاطر ضعف الرقابة المالية على استخدامات ومنتجات التكنولوجيا المالية، ومخاطر ضعف مهارات موظفي الخدمات المالية، حيث يؤدي هذا النقص في المعرفة إلى تقييد الاستخدام ويعوق جهود تعزيز التنمية وتوسيع نطاق التعاملات المالية الحديثة؛
- **الخطر السيبراني:** يعبر عن احتمالية وقوع خسائر مالية أو فقدان بيانات أو اضطرابات تؤثر على سمعة المؤسسة المالية نتيجة لتهديدات الإنترنت، مثل هجمات القرصنة، وخرق البيانات، وانتقال الفيروسات، والابتزاز السيبراني، وتعطيل الشبكة، والأخطاء البشرية؛[1]
- **مخاطر استراتيجية:** المنافسة على حصة السوق وتجزئة الخدمات المصرفية تزيد من المخاطر على ربحية البنوك، حيث قد تفقد المؤسسات المالية التقليدية جزءا كبيرا من حصتها السوقية أو هامش الربح إذا لم تستفد من التكنولوجيا المالية لتقديم خدمات أكثر كفاءة تلبي تطلعات العملاء؛[2]
- **المخاطر التشغيلية:** إن توسع وانتشار المنتجات والخدمات المبتكرة يعزز تعقيد عملية إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية، مما يخفض من شفافية المعلومات ويزيد من مخاطر أمن البيانات والخصوصية، وغسيل الأموال، والجرائم الالكترونية، وحماية العملاء، خاصة عندما تخضع شركات التكنولوجيا المالية لمعايير أمنية مختلفة. ويصعب تلبية متطلبات الامتثال والحفاظ على الاستقرار المالي، خاصة فيما يتعلق بالتزامات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يتطلب عمليات مراقبة فعالة لمواجهة هذه التحديات؛[3]

---

[1] محمد قوجيل، عبد العزيز طيبة، **مخاطر التكنولوجيا المالية وادارتها في القطاع المصرفي-دراسة تنظيمية واحترازية**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد08، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2022، ص:190.

[2] عمر عبو، وآخرون، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير منظومة الشمول المالي بالقطاع المصرفي في الدول العربية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد07، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2023، ص:175.

[3] زبير بي عامر، وآخرون، **مستقبل الخدمات التقليدية للبنوك والمؤسسات المالية في ظل ابتكارات شركات التكنولوجيا المالية**، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد07، العدد01، جامعة سطيف، الجزائر، 2022، ص:47.

المبحث الثالث: علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي

تلعب التكنولوجيا المالية دورا بارزا في تعزيز الشـــمول المالي وتطوير الخدمات المالية والمصـــرفية. فهي تعمل على تحقيق أهداف الشمول المالي من خلال توسيع نطاق وصـول الأفراد والشـركات إلى الخدمات المالية بطريقة مبتكرة وآمنة، مما يضمن توفير فرص متساوية للجميع في الوصول إلى هذه الخدمات المهمة.

المطلب الأول: شركات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي

تعتبر شـــركات التكنولوجيا المالية من أبرز العوامل التي تعزز الشـــمول المالي، وذلك من خلال تقديمها لخدمات مالية مبتكرة وســـهلة الوصـــول لجميع فئات المجتمع، حيث ســـنتعرف في هذا المطلب عن شـــركات التكنولوجيا المالية وخصائصها والتطرق إلى أنواعها.

أولا: تعريف شركات التكنولوجيا المالية

يشـــير مصـــطلح **FinTech** وهو الشـــكل المختصـــر لعبارة التكنولوجيا المالية، إلى الشـــركات أو ممثلي الشـــركات التي تجمع بين الخدمات المالية والتقنيات الحديثة والمبتكرة. وتهدف **FinTech** عموما إلى جذب العملاء بمنتجات وخدمات أكثر سهولة في الاستخدام وكفاءة وشفافية وأتمتة من تلك المتوفرة حاليا.[1]

يمكن تعريفها على أنها: شـــركات ناشـــئة في مجال التكنولوجيا المالية وهي شـــركات صـــغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين.[2]

وتم تعريفها أيضـــا على أنها: شـــركات أو مؤســـســـات حديثة في المجال المالي تبحث على الابتكار والتكنولوجيا في المجال المالي وتحســـين الخدمات المالية التي تؤدي إلى تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة ذات الأثر المادي المرتبط بتقديم الخدمات.[3]

في حين هناك من يرى بأن شركات التكنولوجيا المالية هي كل الشركات التي تعتني بالابتكارات في مجال الخدمات المالية والتي ينتج عنها نماذج أعمال جديدة، تطبيقات، عمليات أو منتجات تؤثر على كيفية توفير الخدمات المالية والاستفادة منها.[4]

---

[1] بيسان بوشارب، **دور التكنولوجيا المالية في تسويق الخدمات المصرفية الإسلامية دوليا –دراسة حالة بنك السلام**، أطروحة مقدمة لنيل شـهادة دكتوراه الطور الثالث LMDفي العلوم التجارية، تخصـص تسـويق وتجارة دولية، جامعة الشـهيد الشـيخ العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2023/2022، ص:141.

[2] ومضة وبيفورت، **التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، توجهات قطاع الخدمات المالية، 2017، ص:07.

[3] نوال سوابق، حسين عثماني، **دور الشمول المالي في دعم المؤسسات الناشئة دراسة بعض شركات التكنولوجيا المالية الناشئة دولية –كنموذج**، المجلد12، العدد02، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2022، ص:226،

[4] أميمة حورية ملاك بطوش، ســمرة دومي، **شـــركات التكنولوجيا المالية كآلية لتحقيق التحول الرقمي في القطاع المالي: عرض تجربة شركة Ant Financial**، مداخلة للمشاركة في الملتقى العلمي الدولي المرسوم ب: الثورة الرقمية –أي فرص للنمو، بالمدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي–القطب الجامعي للقليعة، يومي 06و07 نوفمبر 2023، ص:08.

ثانيا: خصائص شركات التكنولوجيا المالية

تتميز شركات التكنولوجيا المالية الناشئة بمجموعة من الخصائص، نوجزها كما يلي:[1]

- **الوصول لكل المستخدمين:** تستهدف هذه الشركات جميع الطبقات والفئات وتعمل على تعزيز إمكانياتها بشكل مستمر من خلال الشراكات وإعادة تصميم المنتجات للعملاء ذوي الدخل المحدود؛
- **المرونة والقدرة على تحمل التكاليف:** تقدم شركات التكنولوجيا المالية عروضا وخططا للدفع تتسم بالمرونة لتتناسب مع احتياجات العملاء بشكل يومي أو أسبوعي أو حتى شهري؛
- **تصميم محوره العميل:** تركز هذه الشركات على طلبات المستخدمين وتصمم منتجات بسيطة وسهلة تلبي احتياجاتهم؛
- **السرعة:** تتيح التحليلات القوية لهذه الشركات إتمام المعاملات بسرعة، مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات وتعلم الآلة، ويشمل ذلك الإقراض والتحقق من الهوية الرقمية؛
- **الهواتف المحمولة أولا:** تساعد هذه السياسة في تحسين المنتجات والخدمات المقدمة من خلال تصميم خدمات ملائمة للعملاء، كما تتيح التحليلات القوية لأصحاب الأعمال التجارية اتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص بشكل أكبر.

ثالثا: أنواع شركات التكنولوجيا المالية:

تنقسم الشركات التي تقدم خدمات التكنولوجيا المالية حسب ثلاثة معايير (حسب علاقتها، حسب طبيعة مقدم الخدمة، وحسب نوع الخدمة), وسنقوم بتفصيل كل نوع داخل هذا التصنيف:[2]

1. **شركات التكنولوجيا المالية بحسب علاقتها:** تنقسم إلى شركات تكنولوجيا مالية تنافسية وتعاونية، بحيث الشركات التنافسية تتنافس مباشرة مع مؤسسات الخدمات المالية الحالية مثل البنوك وشركات التأمين، بينما تقدم شركات التكنولوجيا المالية التعاونية حلولا لتحسين وتعزيز وضع الفاعلين الحاليين في القطاع المالي وبعض الشركات يمكن أن تتبوأ مكانة في كلتا الفئتين في حين تركز شركات أخرى على المجالات المتخصصة.
2. **شركات التكنولوجيا المالية بحسب طبيعة مقدم الخدمة:** تنقسم إلى أربعة أقسام كالتالي:[3]

1.2 المؤسسات المالية الكبيرة: هي تلك المؤسسات المالية التقليدية الراسخة والتي لها باع طويل في المجال المالي، حيث كان لها دور كبير في تطور القطاع المالي على مر التاريخ من خلال ما تنفقه

---

[1] عريس عمار، بوزرب خير الدين، **شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في ظل جائحة كوفيد-19: الفرص والتحديات**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد08، العدد01، جامعة جيجل، الجزائر، 2023، ص786-787.

[2] بريش رابح، **مرجع سبق ذكره**، ص: 136.

[3] عبد الكريم أحمد قندوز، **التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص25-26.

على الابتكار والبحث والتطوير، سعيا منها لتحسين خدماتها وتقديم تجربة متميزة لعملائها، فقد قامت بالاستثمار الكبير في التكنولوجيا المالية من أجل الحفاظ على قاعدة عملائها وتفادي تأثيرات التقنيات المالية الجديدة؛

2.2 **الشركات الناشئة Fintech Startup:** هي عبارة عن مشاريع ابتكارية غالبا ما تكون على شكل شركات رأس مال مغامر، حيث تتميز بإمكانيات نمو ونجاح هائلة، ومع ذلك فإنها تتعرض لمستوى عالي من المخاطر، حيث يمكن أن تحقق نجاحا كبيرا أو فشلا سريعا. وتعتبر هذه المشاريع الدافع والمحرك الرئيسي للتكنولوجيا المالية، خاصة مع اتجاه الجهات الإشرافية والرقابية العالمية نحو تبني هذه الشركات ودعمها؛

3.2 **شركات التكنولوجيا العملاقة:** على الرغم من أن الشركات التكنولوجية لم تكن في الأصل جزءا من القطاع المالي، إلا أنها دخلت بقوة في هذا المجال، حيث أصبحت لدى العديد منها منصات دفع وتحويل مالي خاصة بها وباتت تنافس حتى المؤسسات المالية الكبرى. ومن بين شركات التكنولوجيا الكبيرة التي أصبحت نشطة في قطاع الخدمات المالية، شركات أبل وغوغل فيسبوك، حيث تهدف هذه الشركات إلى تعزيز استخدام الخدمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية الحالية، أو تحل محلها في بعض الأحيان؛

4.2 **الشركات:** يتمثل دور الشركات في دعم المشروعات الناشئة، سواء كان ذلك بسبب حاجتها للمنتجات والابتكارات التي تنتجها هذه المشروعات أو كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية في تمويل أصحاب الأفكار الريادية، ومن الواضح أن الشركات التقليدية هي أقل المساهمين في مجال التكنولوجيا المالية، مما يجعلها ليست بشكل أساسي شركات مالية، بل يمكن اعتبارها كمستفيدة من القطاع المالي.

3. **شركات التكنولوجيا المالية بحسب نوع الخدمة المالية:** يأخذ هذا التقسيم نفس تقسيم أنواع التقنيات في التكنولوجيا المالية، فنجد شركات متخصصة في المدفوعات، وشركات خاصة بالعملات المشفرة وأخرى خاصة بالبلوك تشين والعقود الذكية وشركات متخصصة في الذكاء الاصطناعي وغيرها.[1]

[1] المرجع السابق، ص:27 .

شكل رقم (4.1): أنواع شركات التكنولوجيا المالية

المصدر: عبد الكريم أحمد قندوز، **التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص24.

رابعا: فوائد التعاون بين شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات التقليدية من أجل تحقيق شمول مالي مستدام

تكمن هذه الفوائد في أسباب الشراكة الأساسية وهي كالتالي:[1]

- توليد مصادر جديدة للدخل؛
- المساعدة في تعزيز تجربة العملاء وتقديم تطبيقات ونماذج أعمال جديدة؛
- إيجاد فرص بديلة لخلق نماذج أعمال جديدة؛

[1] بن يزة شيماء، بوكثير جبار، **التعاون بين شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية من أجل تحقيق شمول مالي مستدام –عرض نماذج وتجارب ناجحة**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد11، العدد01، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2023، ص:307-308.

- تزايد الثقة في الأعمال التجارية التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية؛
- من مزايا التعاون زيادة ونمو حجم المعاملات المالية التي تركز على خدمة العميل خاصـــة عند التعاون مع شركات ذات علامة معروفة؛
- تغير ظروف الســـوق المالي بســـبب التكنولوجيا المالية، فالاســـتخدام الأفضـــل لتحليل البيانات والذكاء الاصـطناعي وبرمجة التطبيقات المفتوحة على الواجهات والمسـتشـار الآلي في الاكتشـاف والإشـراف على المشاريع الجديدة وتجربتها سرع من استجابة العملاء لها، مما جعل المصارف الكبرى في أسفل المراتب بعد شركات التكنولوجيا المالية.

المطلب الثاني: إسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

تلعب التكنولوجيا المالية دورا هاما في تســـهيل العديد من المعاملات المالية، مما يقلل من الجهد والوقت والتكاليف دون التأثير على جودة المنتج المالي، ويســـاعد هذا الأمر الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية في تقديم الخدمات المالية لأكبر عدد ممكن من فئات المجتمع، مما يعزز من مســـتويات الشـــمول المالي. وفي هذا المبحث، ســـنتناول دور التكنولوجيا المالية في تعزيز فرص الاســـتفادة من الخدمات المالية من خلال دورها في دمج الفئات التي تعاني من الاقصـاء المالي وتأثيرها على انتشـار الخدمات المالية، بالإضـافة إلى مسـاهمتها في تعزيز الشمول المالي، كالتالي:[1]

أولا: التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز فرص الاستفادة من الخدمات المالية:

من بين الإسـهامات البارزة للتكنولوجيا في المجال المالي، هو قدرتها على تحقيق أهداف لم تستطع الجهود الســـابقة تحقيقها في تعزيز فرص الاســـتفادة من الخدمات المالية. ويبدأ ذلك من خلال دمج الفئات المســـتبعدة والمهمشة ماليا، ثم العمل على توسيع نطاق الخدمات المالية باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.

1. دور التكنولوجيا المالية في دمج الفئات التي تعاني الإقصاء المالي:

الاســـتبعاد المالي، هو عكس الشـــمول المالي، ويعتبر أمرا غير مرغوب فيه، إذ تســـعى البلدان دوما إلى تحقيق قدر كبر من الشمول المالي، أي توفير الوصـول إلى الخدمات المالية لنسبة أكبر من السكان، لكن بعض الشـــروط والمتطلبات يمكن أن تمنع شـــرائح كبيرة من المجتمع من المشـــاركة في النظام المالي، مثل الدخل المنخفض حيث تقوم بعض شـركات التأمين بفرض حدود دنيا للدخل من أجل الحصـول على خدمات التأمين ، كما تقوم بعض المصـارف بفرض شـروط كتقديم عمولات و رسـوم معينة لفتح حساب مصـرفي أو تطلب إيداع حد أدنى من المدخرات لفتح حساب أو ما يسـمى بالرصـيد الأدنى في بعض المصـارف و الذي لا يجب ان ينخفض

[1] بوطالب عزيز، سفاري أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص:795-796.

الرصيد الإجمالي للحساب عنه ، مما يمنع الأشخاص ذوي الدخل المنخفض من فتح حساب وهو ما يجعل من الفئات ذات الدخل المحدود غير مشمولين ماليا أي أنهم تعرضوا للإقصاء المالي قصرا.

ومع ذلك، وبفضل الخيارات المتاحة من خلال التكنولوجيا المالية، يمكن للأفراد الآن فتح حسابات وإدارتها والقيام بالتحويلات بغض النظر عن دخلهم. وبالإضـــافة إلى ذلك، يمكنهم الحصـــول على التأمين دون الحاجة إلى تقديم معلومات إضافية حول وضعهم المالي مثل الدخل وبغض النظر عن قيمة الممتلكات المؤمن عليها.

2. تأثير التكنولوجيا المالية على انتشار الخدمات المالية:

ســاعدت التكنولوجيا المالية الرقمية، ولاســيما انتشــار الهواتف المحمولة على مســتوى العالم، في توســيع نطاق الحصــول على الخدمات المالية بالنسـبة للسـكان الذين يصـعب الوصـول إليهم والشـركات الصـغيرة بتكلفة ومخاطر منخفضة:[1]

- الهويات الرقمية جعلت مسألة فتح حساب أسهل من أي وقت مضى؛
- رقمنة المدفوعات النقدية هو إدخال المزيد من الناس على حسابات المعاملات؛
- الخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة توفر وصولا مناسبا حتى للمناطق النائية؛
- زيادة إتاحة بيانات العملاء تســمح لمقدمي الخدمات بتصـــميم المنتجات المالية الرقمية التي تلائم على نحو أفضل احتياجات الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية.

ويرى صــندوق النقد الدولي أن التحول نحو الخدمات المالية الرقمية ســاهم في تعزيز الشــمول المالي قبل بداية جائحة كورونا. هذا النوع من الخدمات ساعد العديد من الأسر المحدودة الدخل والشركات الصغيرة التي لم تكن لديها فرص كافية للاســتفادة من الخدمات المالية التقليدية. حيث توفر التكنولوجيا المالية فرصـــا هائلة من خلال تقليل التكاليف، وتقديم الدفع الفوري، وزيادة الخيارات، وتسـهيل الوصـول إلى الخدمات المالية. ومن شـأن التكنولوجيا المالية تيسير فرص الحصـول على التمويل للأفراد وأصـحاب المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة الذين يفتقرون للخدمات المصـرفية الكافية، مما يعزز النمو الاقتصـادي ويسـاهم في شـمولية أوسـع للجميع. بالإضـافة إلى ذلك، يمكن للحكومات تحسـين كفاءة العمليات المالية والإدارية من خلال اسـتخدام المنصـات الرقمية، بينما يمكن للبنوك تعزيز كفاءتها وإدارة المخاطر والامتثال للقواعد واللوائح باســـتخدام التكنولوجيا المالية وعليه فان تعميم اســـتعمال التكنولوجيا المالية يؤدى لا محالَ إلى توســـيع دائرة المشـــمولين بالخدمات المالية من افراد والمؤسسات.[2]

---

[1] يحياوي نور الهدى، قلوش عبد الله، **التكنولوجيا المالية كآلية لدعم الشمول المالي والاجتماعي في الصين–دراسة مؤسسة علي بابا ومجموعة النملة للخدمات المالية بالصين**، مجلة بحوث الاقتصـاد والمناجمنت، المجلد04، العدد01، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2023، ص165.

[2] غربي ناصر صـلاح الدين، **دراسـة أثر تعميم اسـتخدام التكنولوجيا المالية على توسـيع دائرة الشـمول المالي بالبنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصـادية والتسـيير والعلوم التجارية، المجلد15، العدد01، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2022، ص97.

ثانيا: مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي لملايين الأفراد والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم من خلال تخطي العقبات التقليدية وتوفير الفرصة للدول النامية للانتقال مباشرة نحو التحول الرقمي من خلال:[1]

- **نطاق التغطية:** من بين التحديات التي تواجه الشمول المالي هي صعوبة الوصول إلى مجموعة واسعة النطاق من المنتجات المالية. لكن القنوات الرقمية التي نشرتها البنوك وشركات الاتصال ساعدت ملايين الأشخاص الذين يمتلكون هواتف نقالة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية على مدى السنوات الأخيرة وتم ربطهم بخدمات المدفوعات بالإضافة إلى خدمات الادخار، والتأمين، والاستثمار والتسهيلات الائتمانية وغيرها من الخدمات الأخرى؛
- **معلومات العملاء:** يمكن للهوية الرقمية وبصمة البيانات التي تنتجها الخدمات الرقمية(الإنترنت) توفير المعلومات اللازمة للعميل لفتح الحسابات، وبالتالي يمكن أن تساعد في توفير سبل الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية؛
- **السلامة التجارية:** ينطوي شمول الفئات المحرومة من الخدمات على توفير مجموعة واسعة من خدمات المدفوعات، والودائع، والتأمين، ومنتجات الإقراض ذات القيمة المنخفضة والتي تم تصميمها بناءا على احتياجات العملاء ويتطلب القيام بذلك تحقيق عوائد مستدامة وكافية لتغطية التكاليف دون تحديد أسعار غير متاحة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم الخدمات بتكلفة منخفضة عبر الأتمتة والمعالجة المباشرة باستخدام حلول التكنولوجيا المالية؛

كما تؤدي التكنولوجيا المالية دورا حاسما في زيادة نسبة الشمول المالي من خلال تقديم أشكال جديدة ومتطورة من العمليات المالية والمصرفية والتي يمكن القيام بها عبر الهاتف المحمول أو الإنترنت ومن أبرز خصائص التكنولوجيا المالية التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي:[2]

- تقنية البلوكشين وتطبيقها المحتمل لزيادة شفافية وكفاءة المدفوعات وقدرتها على تعزيز أمن المعلومات؛
- اعتماد تكنولوجيا الحوسبة الحسابية في القطاع المالي؛
- تحليل البيانات الضخمة وأهميتها في عملية التصنيف الائتماني؛
- التقنيات البيومترية لتعزيز وزيادة كفاءة الإجراءات "اعرف عميلك"؛

[1] عميروش إيمان، قمازي نجوم **مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي –دراسة تجربة دولة كينيا**، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد13، العدد01، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2023، ص131.

[2] عميروش إيمان، قمازي نجوم **مرجع سبق ذكره**، ص132.

- التكنولوجيا الرقابية لتعزيز الامتثال للمعايير الدولية ومن ثم الحفاظ على الاســـتقرار المالي والنزاهة المالية، وكفاءة الإشراف المحلي.

المطلب الثالث: انعكاسات التكنولوجيا المالية على الشمول المالي

حيث سنعالج مخاطر التكنولوجيا المالية, وأثرها على الشمول المالي

أولا: أثر التكنولوجيا المالية وخاطرها على الشمول المالي

منذ عام **2010**، قادت مجموعة العشـــرين والبنك الدولي مبادرة لزيادة الشـــمول المالي في البلدان النامية، بهدف المســاعدة في الحد من مســتويات الفقر في الاقتصــاديات النامية والصــاعدة. اليوم يلفت اهتمام صــانعي السـياسـات والأكاديميين إلى أهمية اسـتخدام التكنولوجيا المالية والشـمول المالي للتخفيف من الفقر وتحقيق النمو الاقتصــادي. ويرجع هذا بشــكل كبير إلى العديد من القضــايا التي لا تزال قائمة والتي إذا تم معالجتها يمكن أن تســـهم في تعزيز أداء التمويل الرقمي للأفراد والشـــركات والحكومات والاقتصـــاد بشـــكل عام. التمويل الرقمي والشـــمول المالي يحملان العديد من الفوائد لمســـتخدمي الخدمات المالية، والحكومات، مثل زيادة الوصـــول إلى التمويل بين الأفراد الفقراء، وتقليل تكلفة الوســـاطة المالية للبنوك ومقدمي التكنولوجيا المالية، وتعزيز الإنفاق الإجمالي للحكومات.

ويمكن التمييز بين أثرين مختلفين للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي:

أولا ـــإيجابيا: من خلال الأساس النظري للعلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي، يفترض أن عددا كبيرا من الســـكان المســـتبعدين يمتلكون هواتف محمولة، وتوفير الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة يمكن أن يحســن وصــول الســكان المســتبعدين. شــريطة أن يكون لديهم هاتف محمول واتصــال إنترنت منخفض التكلفة، ويُتوقع أن يكون لزيادة التمويل الرقمي تأثير إيجابي على الشمول المالي، يمكن ذكرها على النحو التالي:[1]

- التكنولوجيا المالية تتمتع بقدرة كبيرة على تغيير هيكل الخدمات المالية، بجعلها أســـرع، وأرخص، وأكثر أمناً وإتاحة من حيث العروض، وهو ما يسرع من انتشـار الخدمات المالية الرقمية ويدعم الشـمول المالي خاصـة بين الفئات التي لا تتعامل مع المنظومة المالية الرسمية؛
- التكنولوجيا المالية تســهل من التحول إلى أنظمة الدفع الالكترونية والصــرفة عبر الانترنت وهو ما يزيد من فتح الحسابات المالية ورقمنة المدفوعات وتسهيل طرق ادارتها عن بعد؛

[1] بن قيدة مروان، بهناس عباس، الإمكانات والفرص الواعدة للاستثمار في التكنولوجيا المالية وأثره على دعم الشمول المالي بالبلدان العربية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 12، العدد01، جامعة المدية، الجزائر، 2023، ص502-503.

- نجحت شـــركات التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات والمنتجات المبتكرة، كخدمات المدفوعات وجمع رأس المال، والعملات الرقمية وتحويل الأموال والإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات وخدمات التامين وهو ما يؤثر على مســـتقبل الخدمات المالية التقليدية وزيادة ســـرعة الابتكارات والحلول الرقمية؛
- تؤدي التكنولوجيا المالية دورا مهما في تعزيز الشمول المالي والنمو الاحتوائي وتنويع النشاط الاقتصادي؛
- تعمل معظم شركات التكنولوجيا المالية تحت شعار تمكين المستبعدين ماليا؛
- التكنولوجيا المالية تســـاهم في تصـــميم البنية التحتية المالية للأســـواق المالية، ولكافة المنظومة المالية، ما يسهل من إدارة المدخرات والدخول والاستثمار؛
- تعتمد التكنولوجيا المالية على تقنيات مثل **البلوك شـــين** لزيادة شـــفافية وكفاءة المدفوعات وتحســـين الأمان وتحليل البيانات الكبيرة؛
- التكنولوجيا المالية تعزز الامتثال للمعايير الدولية وتعزيز الثقة في النظام المالي وتدعم الشمول المالي؛
- اعتمادا على التكنولوجيا المالية، يمكن للحكومات تقليل عدد الأشـــخاص غير المشـــمولين ماليا من خلال توفير مدفوعات مثل الرواتب والمعاشات والمساعدات الحكومية؛
- لزيادة الشمول المالي. ولضمان استفادة الناس من الخدمات المالية الرقمية، يلزم توفر نظام للمدفوعات على درجة من التطور، وبنية تحتية مالية جيدة، ولوائح تنظيمية ملائمة وإجراءات وقائية لحماية المســـتهلكين. ويلزم تصميم الخدمات المالية، بحيث تلبي احتياجات الفئات المحرومة؛
- التكنولوجيا المالية تعمل على توســيع نطاق الخدمات المالية الرقمية، إذ تســاعد الاقتصــاديات النامية على التصــدي للازمات الصــحية وغيرها، مثل أزمة فيروس كورونا التي شــلت اقتصــاديات العالم حاليا، وتعزيز النمو في المستقبل.

ثانيا–سلبيا: من الجانب الآخر، يمكن أن يكون للتكنولوجيا المالية آثار سلبية على الشمول المالي، حيث تسعى شركات التكنولوجيا المالية لتحقيق الأرباح أو توسيع فرص الحصول عليها. ويمكن ذكر هذه الآثار سلبية على النحو التالي:[1]

- يمكن لمقدمي خدمات التكنولوجيا المالية اســـتخدام تكتيك تســـويقي أكثر قوة لإقناع العملاء من ذوي الدخل المرتفع والمتوسط باستخدام بنية أساسية أو منصة تمويل رقمية جديدة. في حين تستخدم تكتيك تسويقي أقل قوة لإقناع العملاء ذوي الدخل المنخفض والفقراء لاســـتخدام المنصـــات الرقمية أو البنية التحتية الجديدة أو

[1] عبد الكريم بوغزالة أمحمد، الأخضر بن عمر، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي –دراسة حالة الجزائر 2016–2021**، الملتقى الدولي الافتراضـــي: البيانات الضـــخمة والاقتصـــاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصـــادي في الدول النامية "الفرص، التحديات والأفاق"، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 18 جوان 2022، ص05.

الحالية حيث يعتقدون أن الأخيرة لا تستطيع تحمل الرسوم وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الشمول المالي للعملاء الفقراء وذوي الدخل المنخفض نظرا لأن صافي العائد النقدي لمقدمي التكنولوجيا المالية أعلى مع العملاء ذوي الدخل المرتفع والمتوسط مقارنة بالعملاء ذوي الدخل المنخفض والفقراء؛

- يمكن أن يكون التحيز في توفير خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية جغرافيا لأن موفري هذه الخدمات يمكنهم اختيار الانسحاب أو التوقف عن تقديم خدمات التكنولوجيا المالية إلى المناطق الريفية أو المجتمعات التي لا تمتلك البنية التحتية الداعمة للحفاظ عليها، مما يؤدي إلى انخفاض الشمول المالي؛
- يمكن إدخال التحيز التعليمي في تقديم الخدمات المالية الرقمية. حيث ان مقدمي هذه الخدمات يركزون بشكل أقل على تقديم الخدمات المالية الرقمية للمجتمعات الفقيرة وغير المتعلمة التي لا تمتلك المعرفة المالية الأساسية.

ثانيا: مخاطر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي

تأتي الفرص التي توفرها التكنولوجيا المالية مصحوبة بمخاطر كبيرة يمكن أن تكون لها نتائج وخيمة على الشمول المالي:[1]

1. **الاستبعاد والإقصاء:** يعمل نقص الوصول غير المتكافئ إلى التكنولوجيا المالية على تعميق الفجوة الرقمية، حيث يجد النساء والفقراء صعوبة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية بسبب نقص البنية التحتية الأساسية وعدم توفر الهواتف الذكية.
2. **التمييز:** رغم أن الهدف الأساسي للتكنولوجيا المالية هو تحسين تجارب العملاء وتوفير خدمات ميسورة التكلفة إلا أنها قد تسهم وتؤدي إلى التحيز والتمييز، حيث تشير التجارب حتى الآن انه غالبًا ما تعكس هذه الأدوات التحيز في البيانات الأساسية، والأشخاص الذين يصممونها، والتفصيلات الحالية على سبيل المثال، التمييز ضد الأقليات من المقترضين.
3. **حماية المستهلك:** تشمل المخاطر المتعلقة بالشفافية والإفصاح الإلكتروني، خصوصية البيانات سلامة أموال الاشخاص الأمن السيبراني والأمية الرقمية.
4. **المخاطر المتعلقة بحماية البيانات:** إن احتمالية حدوث هذه المخاطر مثل المساس بالخصوصية والهوية مما يعرض صاحبها للسرقة والاحتيال حيث سيتسبب في ضرر أكبر من منافع تلك الوسائل والأدوات خاصة وأن العملاء يعانون من مستويات منخفضة من الدخل والرقمنة في ظل نقص البدائل، كما هو الحال في العديد من بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية والفقيرة.

[1] بوطالب عزيز، سفاري أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص

خلاصة الفصل:

أصبحت إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية أسرع وأكثر قابلية للتحقيق من أي وقت مضى، خاصة بالنسبة للذين يعيشون في المناطق الريفية أو المناطق التي يكون فيها الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها محدودا، بالإضافة إلى ذلك تقوم التكنولوجيا المالية بتحسين جودة الخدمات التقليدية وتجعلها أسرع وأرخص وأسهل، مما يسمح بإدماج أكبر عدد ممكن من الأشخاص، خاصةً الذين لديهم دخل محدود أو يعانون من التهميش المالي، لذا يمكن أن نقول إن حرمان الأفراد من الخدمات المالية لن يكون له وجود في المستقبل وهذا هو غاية الشمول المالي، حيث تعتبر التكنولوجيا المالية من أهم الوسائل التي تعمل على تحقيق وتعزيز الشمول المالي من خلال زيادة المنفعة العامة وتوفير الوصول السهل والميسور للخدمات المالية لجميع فئات المجتمع.

وعلى هذا الصدد سنتطرق في الفصل الثاني إلى الدراسة الميدانية لنتناول متطلبات التكنولوجيا المالية كأداة في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري – من وجهة نظر عينة من المهنيين والأكاديميين.

الفصل الثاني:
متطلبات التكنولوجيا المالية كأداة مهمة في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي- دراسة ميدانية لعينة من المهنيين والأكاديميين-

تمهيد:

تهدف الدراسة الميدانية إلى محاولة التحقق والوصول إلى الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال الفصل النظري أو الدراسة النظرية للموضوع، التي تم من خلالها التعرف على استخدام التكنولوجيا المالية بصفة عامة وأثرها على تعزيز الشمول المالي بصفة خاصة في القطاع المصرفي في الجزائر وما يحيط بها من إجراءات عمل ميداني إلى تعزيز في القوائم المالية.

وسيتم في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي، كما تهدف الدراسة الميدانية كذلك على محاولة فهم العمل الواقعي لاستخدام التكنولوجيا المالية والشمول المالي والذي يعتمد على الأسلوب المباشر باعتباره طرف رئيسي في الدراسة.

وقد قسمنا الدراسة الميدانية إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية؛

المبحث الثاني: تحميل وتفسير نتائج الاستبيان.

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

من خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى الأدوات والوسائل التي سوف يتم من خلالها جمع البيانات التي سيتم اعتمادها في هذه الدراسة من اختبار ثبات وصدق أداة الدراسة، كما سوف يتم التطرق إلى الإطار والظروف التي تم إعداد الاستبيان فيها باعتبارها ما الاعتماد عليه في الدراسة.

المطلب الأول: منهجية ومجتمع الدراسة

سنستعرض في هذا المطلب المنهج المستخدم في هذه الدراسة وكذلك وصف العينة التي أجريت عليها الدراسة كما يلي:

1. منهجية الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه أحد طرق البحث العلمي التي تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون التدخل في مجرياتها.

وتهدف الدراسة الحالية إلى تحليل فاعلية دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وأثرها على القطاع

المصرفي في الجزائر، وقد تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال الاستبيان الذي تم الاعتماد عليه لأجل هذا الغرض، وتم تفريغ الاستبيان وتحليله باستخدام برنامج **SPSS V24**.

2. مجتمع الدراسة: يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة محل الدراسة، وهو أيضا جميع الأفراد أو الأشياء التي تكون موضوع الدراسة.

وبناء على ذلك فان المجتمع المستهدف لهذه الدراسة يتكون من عدد من المهنيين والأكاديميين (الأساتذة الجامعيين في القطر الوطني)، وقد بلغ عددهم 43 فرد.

المطلب الثاني: أدوات وعينة الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في التعرف على أهمية دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول في القطاع المصرفي الجزائري، فإننا استخدمنا أداة الاستبيان من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والوصول إلى أفضل النتائج **(الملحق 01)**، من خلال التركيز على العينة المستهدفة، معتمدين في ذلك على الجانب النظري والدراسات السابقة في صياغة عبارات الاستبيان وتعديلات واقتراحات الأستاذ المشرف والأساتذة المحكمين.

1. أدوات الدراسة: تم الاعتماد على استبيان حول «دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وأثرها على القطاع المصرفي في الجزائر" حيث يعتبر الاستبيان الأداة الرئيسية الملائمة للدراسة الحالية للحصول على المعلومات والبيانات التي يجرى تعبئتها من قبل المستجيب، وهذا بعد التأكد من صلاحيته للاستعمال مع عينة الدراسة الحالية.

وتضمنت استمارة الاستبيان 17 سؤال، حيث اعتمد الطالبين في أداة الدراسة على طريقة الإجابة الخماسية أي سلم ليكارت الخماسي، وتم الاعتماد على أسئلة واضحة مما يسهل عملية القراءة والإجابة.

أما عن أقسام الاستمارة فقد تشكلت من الأجزاء التالية:

- **الجزء التمهيدي:** تضمن البيانات والمعلومات المتعلقة بأفراد عينة الدراسة (الجنس، العمر، سنوات الخبرة).
- **المحور الأول:** يضم الأسئلة من 1 إلى 8 والذي يهتم بمعرفة محددات وأبعاد تطبيقات التكنولوجيا المالية.
- **المحور الثاني:** يضم الأسئلة من 1 إلى 9 والذي يعنى بمعرفة أهمية استخدام التكنولوجيا المالية كأداة في تعزيز الشمول المالي.

لتحليل نتائج الاستبيان تم الاعتماد على الوسائل الإحصائية التالية: معامل آلفا كرونباخ لحساب الثبات، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، اختبار الدلالة الإحصائية **(T test)**.

والجدول التالي يوضح طريقة الإجابة على أسئلة الاستبيان:

الجدول رقم (2-1): يبين طريقة الإجابة على أسئلة الاستبيان (سلم ليكرث الخماسي)

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: عز عبد الفتاح، **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS**، الجزء 03، موضوعات مختارة، ص450.

2. عينة الدراسة: نظرا لصعوبة تحديد مجتمع الدراسة بدقة، ومنه صعوبة ضبط حجم العينة وفقا للنماذج الإحصائية المعروفة، تم تحديد عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية من مجتمع الدراسة وقد بلغ عدد أفراد العينة **50** فرد تم استرجاع **43** استمارة صالحة وخاضعة للدراسة، وبالتالي فإن نسبة الاستجابة بلغت **86%**، وهي نسبة جيدة ومقبولة لأغراض البحث العلمي ويمكن الاعتماد عليها، وفيما يلي جدول يوضح عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة منها:

الجدول رقم (2-2): خاص باستمارات الاستبيان

البيان	العدد	النسبة المئوية
إجمالي الاستمارات الموزعة	50	%100
الاستمارات غير المسترجعة	07	%14
مجموع الاستمارات الصالحة	43	%86

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات **(SPSS V24)**.

3. جمع استمارات الاستبيان: من خلال الدراسة الميدانية تم إعداد أداة الاستبيان وفقا للخطوات التالية:

- ✓ إعداد استبيان أولي من أجل استخدامه كأداة في جمع البيانات والمعلومات؛

- ✓ عرض استبيان أولي على الأساتذة المشرفين لتصحيحها؛
- ✓ بعد تصحيح الاستبيان الأولي يتم عرض الاستبيان للتحكيم؛
- ✓ تعديل الاستبيان بناءا على ملاحظات الأساتذة المحكمين؛
- ✓ توزيع الاستبيان على أفراد العينة المدروسة (حيث تم التوزيع الكترونيا) لجمع البيانات اللازمة للدراسة؛
- ✓ جمع هذا الاستبيان عن طريق الاستلام المباشر من خلال الرابط الالكتروني الذي تم إعداده.

المطلب الثالث: الوصف الديموغرافي للعينة

سيتم تناول في هذا المطلب الوصف الديمغرافي لعينة الدراسة من خلال الاتي:

1. **الجنس:**

الجدول رقم (2–3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	30	%69.8
أنثى	13	%30.2
الإجمالي	43	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات **(SPSS V24)**.

الشكل رقم (2–1): توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

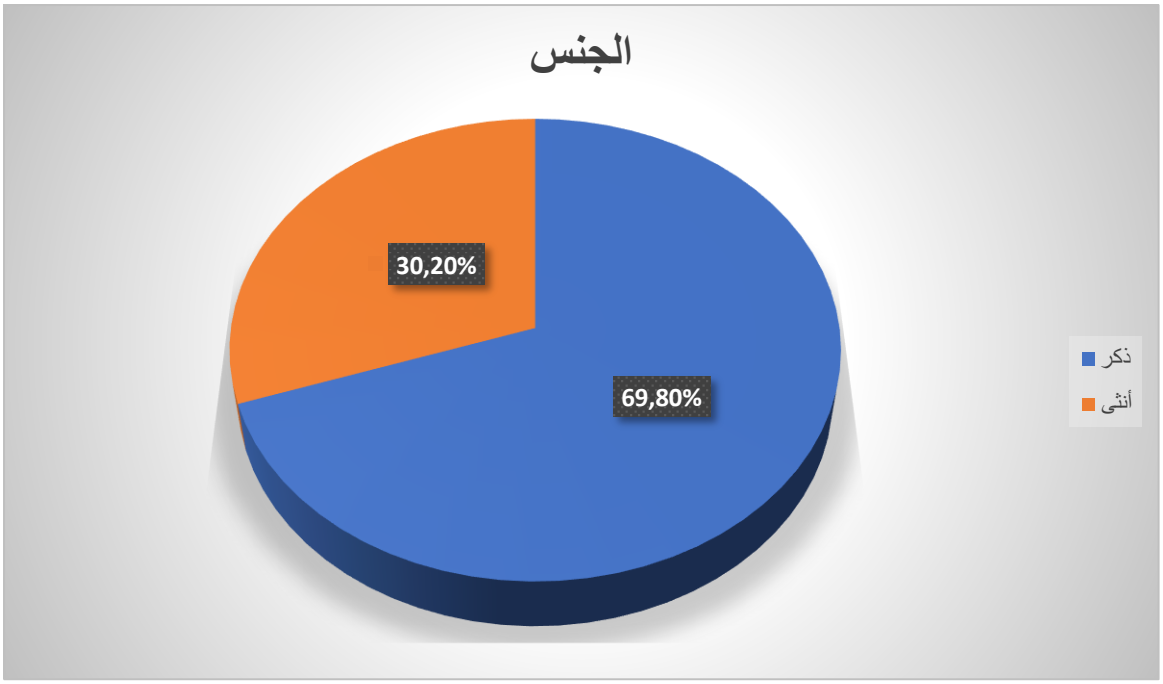

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات **(SPSS V24)**.

من خلال الجدول والشكل أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 43 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين هم من جنس ذكر قدر عددهم بـ 30 فرد أي ما نسبته 69.8%، وهم الأعلى نسبة، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين هم من جنس أنثى قدر عددهم ب 13 فرد أي ما نسبته 30.2%.

2. **العمر:**

الجدول رقم (2-4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 35 سنة	25	%58.1
من 35 إلى 50 سنة	16	%37.2
أكثر من 50 سنة	2	%4.7
الإجمالي	43	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات **(SPSS V24)**.

الشكل رقم (2-2): توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

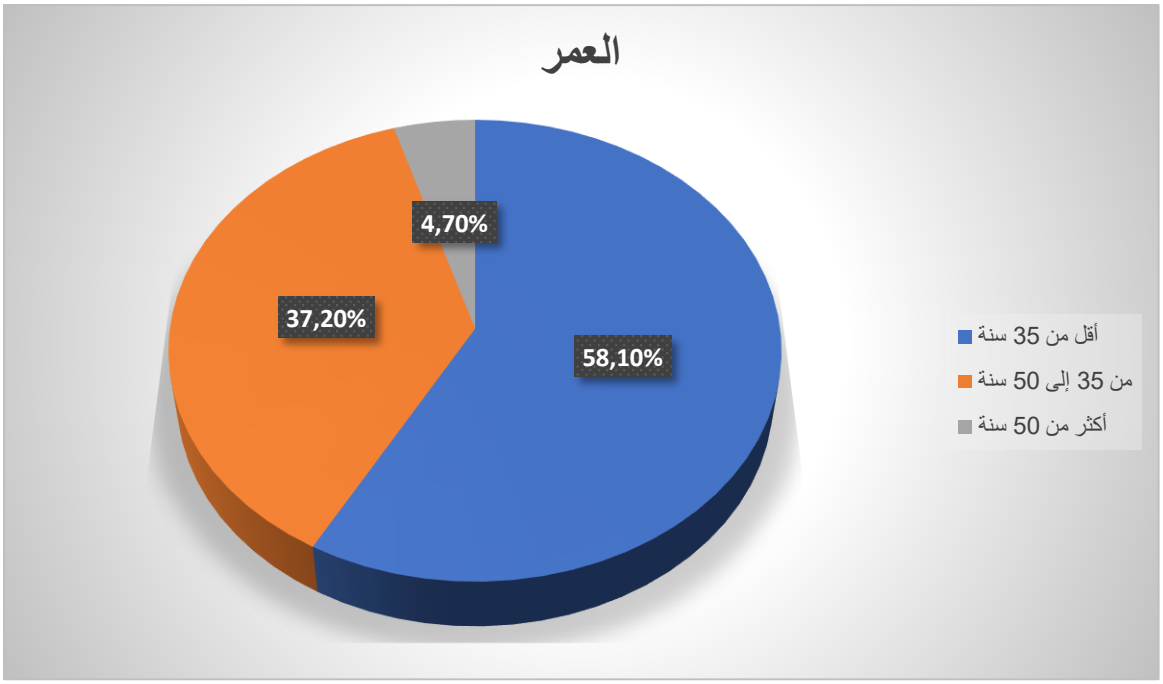

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات **(SPSS V24)**.

من خلال الجدول والشكل أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 43 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين لا يتجاوز سنهم 35 سنة قدر بـ25 فرد بنسبة 58.1% وهم الأكثر نسبة، في حين نلاحظ أن

عدد الأفراد الذين يتراوح عمرهم ما بين35 و50 سنة قدر ب 16فرد أي ما نسبته 37.2%، وأخيرا الأفراد الذين يفوق سنهم 50 سنة فقد بلغ عددهم فردين (02) بنسبة 4.7%وهم الأقل نسبة.

3. المؤهل العلمي:

الجدول رقم (2-5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
ليسانس	16	%37.2
دراسات عليا (ماستر، ماجستير)	12	%27.9
دراسات ما بعد التدرج	15	%34.9
الإجمالي	43	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات **(SPSS V24)**.

الشكل رقم (2-3): توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

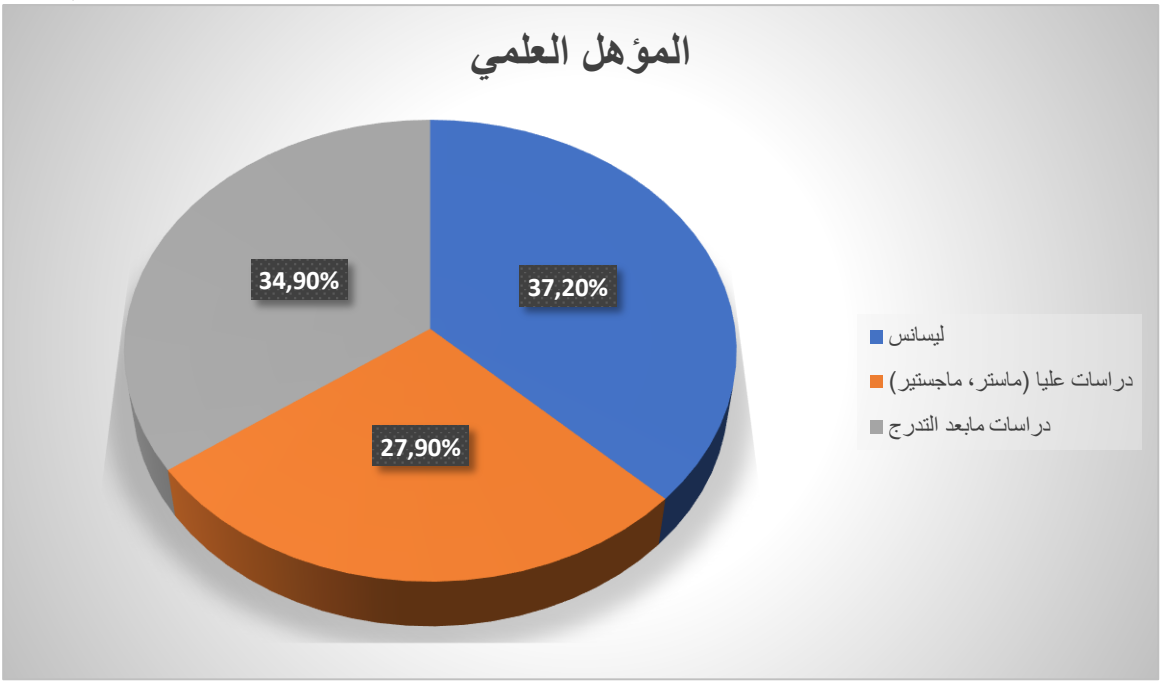

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات **(SPSS V24)**.

من خلال الجدول والشكل أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 43 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد المتحصلين على شهادة ليسانس قدر بـ 16 فرد بنسبة 37.2%، في حين نلاحظ أن عدد

الأفراد الذين ليدهم دراسات عليا (ماستر، ماجستير) قدر بـ 12 فرد أي ما نسبته 27.9%، أما الأفراد المتحصلين على دراسات ما بعد التخرج فقد بلغ عددهم 15 فرد بنسبة 34.9%.

4. **المؤهل المهني:**

الجدول رقم (2-6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	التكرارات	النسبة المئوية
أستاذ جامعي	18	%41.9
رئيس قسم	10	%23.3
موظف	15	%34.9
الإجمالي	43	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات **(SPSS V24)**.

الشكل رقم (2-4): توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل المهني

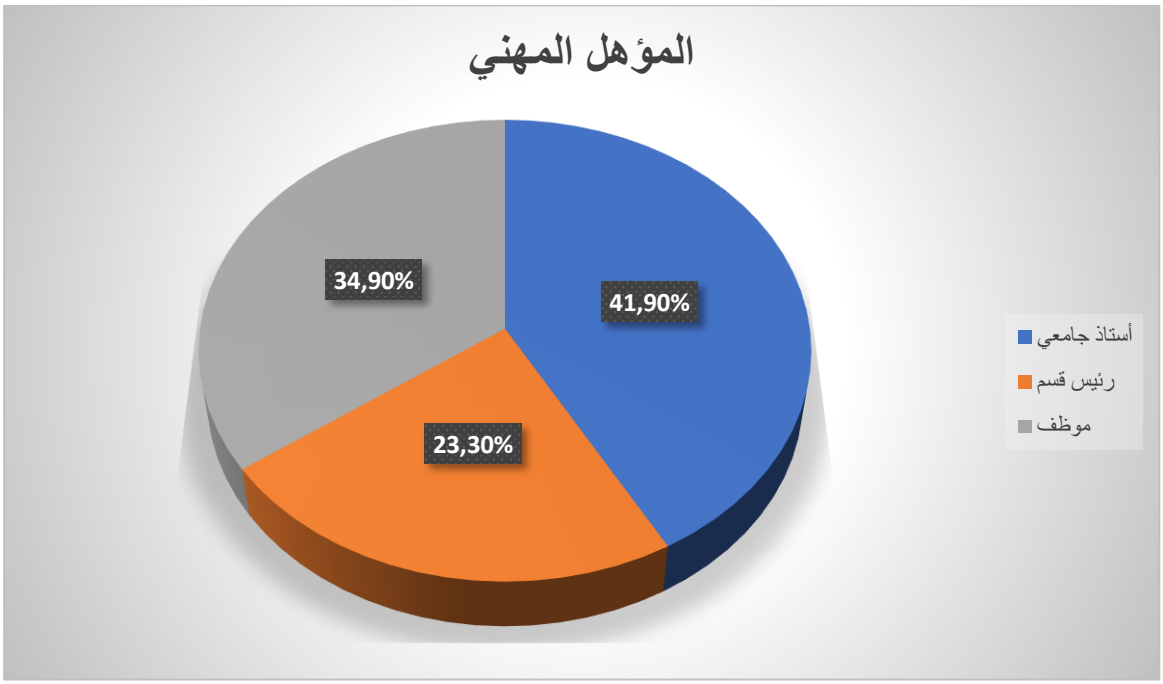

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات **(SPSS V24)**.

من خلال الجدول والشكل أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 43 فرد، نلاحظ أن عدد الأساتذة الجامعيين قدر بـ 18 فرد بنسبة 41.9% وهم الأعلى نسبة، في حين نلاحظ أن رؤساء

الأقسام قدر ب 10 أفراد أي ما نسبته 23.3% وهم الأقل نسبة، وأخيرا الموظفين فقد بلغ عددهم 15 فرد بنسبة 34.9%.

5. الخبرة المهنية:

الجدول رقم (2-7): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 10 سنوات	36	%83.7
من 10 إلى 20 سنة	05	%11.6
أكثر من 20 سنة	02	%4.7
الإجمالي	43	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات **(SPSS V24)**.

الشكل رقم (2-5): توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

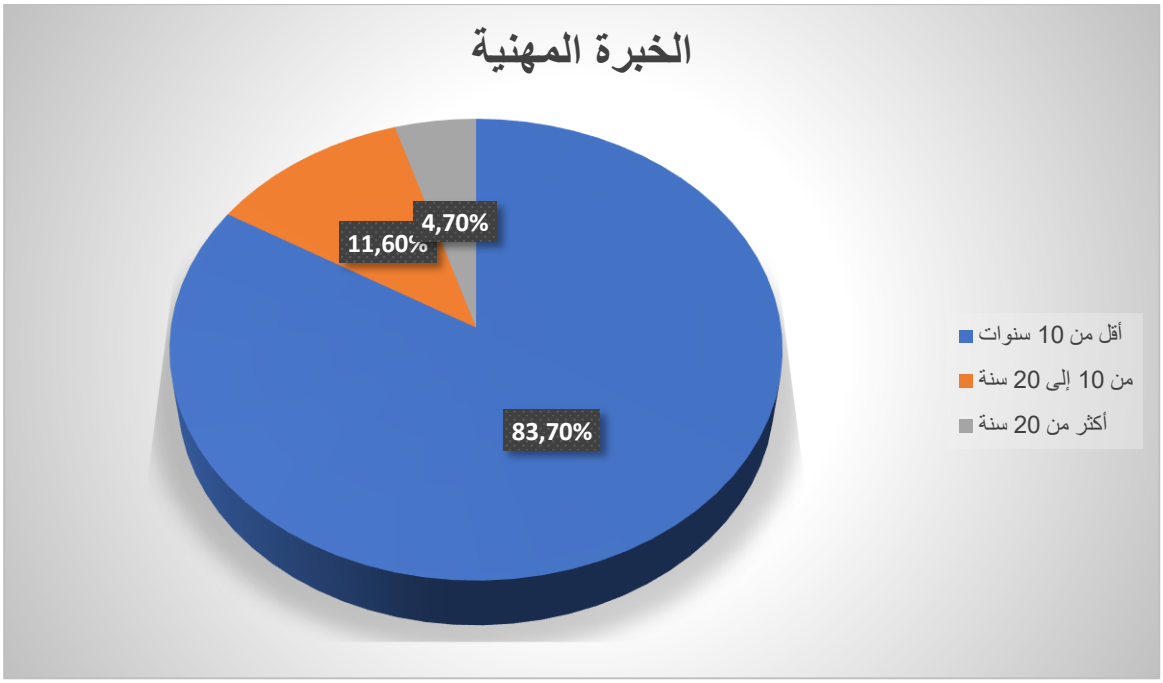

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات **(SPSS V24)**.

من خلال الجدول والشكل أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 43 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين تقل خبرتهم المهنية عن 10 سنوات قدر بـ 36 فرد بنسبة 83.7%، في حين نلاحظ أن عدد

الأفراد الذين مدة الخبرة لديهم تتراوح ما بين 10 إلى 20 سنة قدر ب 5 أفراد أي ما نسبته 11.6%، وأخيرا الأفراد الذين تزيد خبرتهم المهنية عن 20 سنة فقد بلغ عددهم فردين (02) ما يناسب 4.7%.

6. ثبات الاستبيان:

حتى يكون الاستبيان في شكله العلمي من حيث البساطة والمضمون وقياس مدى ثباته، وسيتم اختبار مدى صدقه الظاهري ثم الاتساق الداخلي له للتأكد من القدرة على توزيعه.

1.6. الصدق الظاهري: بعد الانتهاء من تصميم الاستمارة وتصنيفها في صورتها الأولية بما يتناسب مع أهداف الدراسة، قمنا بعرضها على مجموعة من المحكمين من أساتذة من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير **(الملحق رقم 02)** بهدف التأكد من وضوح صياغة كل فقرة من فقرات الاستمارة وتصحيح الفقرات غير الملائمة، بناء على آراء المحكمين وملاحظاتهم التي تم الاعتماد عليها في تعديل صياغة الاستبيان، ووضعه في صورته النهائية.

2.6. الاتساق الداخلي: ويقصد به مدى ثبات أسئلة الاستبيان وتناسقها، ويتم ذلك باستخدام مقياس ألفا كرونباخ، فكلما كانت ألفا كرونباخ مرتفعة وتزيد عن 0.6 كلما دل ذلك على ثبات الاستبيان وإمكانية الاعتماد عليه، والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (2–8): معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان

المحاور	قيمة ألفا كرونباخ
محددات وأبعاد تطبيقات التكنولوجيا المالية	0.79
أهمية استخدام التكنولوجيا المالية كأداة في تعزيز الشمول المالي	0.71

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات **(SPSS V24)**.

يتضح من الجدول رقم (8): أن قيم معامل ألفا كرونباخ للثبات انحصرت بين (0.79) كأدنى قيمة، و(0.71) كأعلى قيمة، وهذا ما يؤكد تمتّع الاستبيان بدرجة لا بأس بها من الثبات وصلاحيته للاستخدام مع العينة النهائية للدراسة الحالية.

المبحث الثاني: تحميل وتفسير نتائج الاستبيان

من خلال هذا المبحث، سنحاول استعراض مختلف النتائج المتحصل عليها عن طريق برنامج– **SPSS v. 24**، وتحليلها من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة في هذه الدراسة، من خلال عرض النتائج المتعلقة بمجالات الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: تحميل محاور الاستبيان

قبل التطرق إلى تحميل عبارات الاستبيان لابد من توضيح مجالات الاستبيان ودرجات الموافقة المتبعة، حيث أن قانون مجال الموافقة هو كالتالي:

تحديد اتجاه العينة $= \frac{\text{درجةأكبر} - \text{درجةأقل}}{\text{البدائلعدد}} = \frac{5-1}{5} = 0.8$، أي أننا في كل مرة نضيف قيمة (0.8) كي نحدد اتجاه العينة كالتالي:

الجدول رقم (2–9): يوضح مقاييس الإجابة على فقرات الاستبيان

العدد	مجال الموافقة = 0.8	درجة الموافقة
1	1.8–1	غير موافق بشدة
2	2.6–1.8	غير موافق
3	3.4–2.6	محايد
4	4.2–3.4	موافق
5	5–4.2	موافق بشدة

المصدر: من محمد خير سليم أبو زيد، **التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برمجة (SPSS) الجزيرة**، عمان (الأردن)، 2010، ص27.

1. تحليل عبارات المحور الأول: محددات وأبعاد تطبيقات التكنولوجيا المالية

الجدول رقم (2–10): يوضح المتوسطات الحسابية وقيم (t) لعبارات محور محددات وأبعاد تطبيقات التكنولوجيا المالية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة	الرتبة	اتجاه العينة	المستوى
1	يتيح البنك استخدام الهواتف النقالة أو الألواح الرقمية أو الكمبيوتر في المعاملات المالية للأفراد والمؤسسات.	3.198	0,63228	11,095	0,000	8	موافق	عالية
2	يوفر البنك عدد كافي من الفروع يسمح بالوصول إلى الخدمات المالية.	4.0698	0.99723	4,282	0.000	1	موافق	عالية
3	يعمل البنك على تكوين رأس مال بشري مؤهل للتحكم بمختلف التقنيات المالية الحديثة.	3,7442	0,92821	5,257	0.000	6	موافق	عالية
4	إن خدمات وتقنيات البنك تتسم بالمرونة الكافية التي تتناسب مع كافة التطورات والتغيرات في مجال التكنولوجيا المالية.	3,8605	0,88859	6,350	0.000	5	موافق	عالية
5	توفر التكنولوجيا المالية خدمات لفائدة البنك على أساس قاعدة كبيرة من المعطيات من خلال جمع وتحليل البيانات، والتي من شأنها تحسين إدارة العلاقة مع الزبون.	4,0233	0.80144	8,372	0.000	3	موافق	عالية
6	يوفر البنك خدمات إدارة الاستثمارات للأفراد والمؤسسات	3,6512	0.88752	7.235	0.000	7	موافق	عالية

	الراغبة بالاستثمار عبر منصات تضم واجهات بسيطة.						
7	يسعى البنك إلى تعزيز إمكانياته بشكل مستمر عن طريق الشراكات مع مؤسسات مالية أخرى في مجال استخدام التكنولوجيا المالية.	3.9802	0.92547	8.1257	0.000	4	موافق	عالية
8	الموقع الإلكتروني للبنك سهل التصفح يتيح ويسهل الوصول إلى الخدمات المالية.	4.0538	0.87952	7.3287	0.000	2	موافق	عالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات **(SPSS V24)**.

الشكل رقم (2–6): يوضح المتوسطات الحسابية وقيم (t) لعبارات محور محددات وأبعاد تطبيقات التكنولوجيا المالية

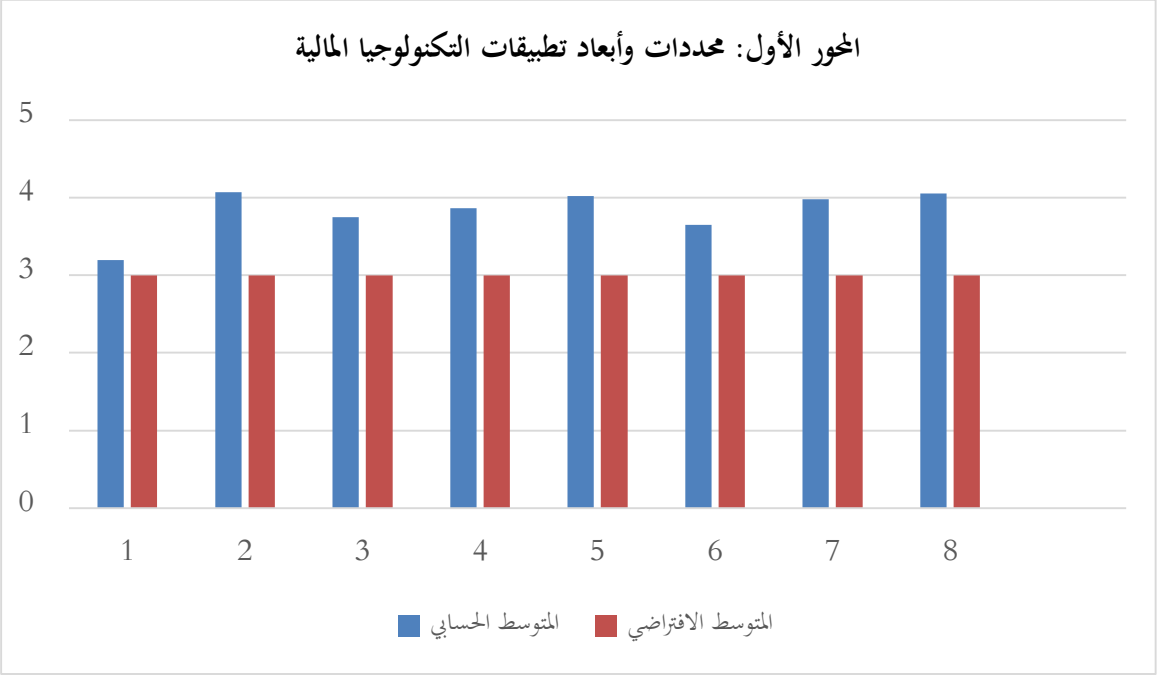

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات **(SPSS V24)**.

من خلال الجدول رقم (10) والشكل رقم (06) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا 43 فرد على محور محددات وأبعاد تطبيقات التكنولوجيا المالية جاءت حسبا لترتيب التالي عبارة "يوفر البنك عدد كافي من الفروع يسمح بالوصول إلى الخدمات المالية" في **المرتبة الأولى** بمتوسط حسابي قدر بـ 4.0698، تليها في **المرتبة الثانية** عبارة "الموقع الإلكتروني للبنك سهل التصفح يتيح ويسهل الوصول إلى

الخدمات المالية" بمتوسط حسابي قدر بـ 4.0538، أما **المرتبة الثالثة** فقد عادة لعبارة "توفر التكنولوجيا المالية خدمات لفائدة البنك على أساس قاعدة كبيرة من المعطيات من خلال جمع وتحليل البيانات، والتي من شأنها تحسين إدارة العلاقة مع الزبون" بمتوسط حسابي بلغ 4.0233، في حين عادة **المرتبة الرابعة** لعبارة "إن خدمات وتقنيات البنك تتسم بالمرونة الكافية التي تتناسب مع كافة التطورات والتغيرات في مجال التكنولوجيا المالية" بمتوسط حسابي بلغ 3.8605، وفي الأخير **المرتبة الخامسة** فقد عادت للعبارة "يعمل البنك على تكوين رأس مال بشري مؤهل للتحكم بمختلف التقنيات المالية الحديثة" بمتوسط قدر بـ3.7442، وكل العبارات السابقة جاءت بدرجة عالية وباتجاه البديل "موافق" كما أن اغلب قيم اختبار الدلالة الإحصائية **(T–test)** جاءت دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05).

الترتيب:

من خلال الجدول رقم (10) أعلاه الذي يوضح المتوسطات الحسابية وقيم (t) لعبارات محور محددات وأبعاد تطبيقات التكنولوجيا المالية، حيث نجد الرتبة 06 والتي هي يعمل البنك على تكوين رأس مال بشري مؤهل للتحكم بمختلف التقنيات المالية الحديثة، ذات المتوسط المعياري 3,7442، والانحراف المعياري 0.92821، والذي قيمته (t) 5,257، ومستوى الدلالة 0.000، كما أن اتجاه العينة موافق تماما مع المستوى العالي.

وفي الرتبة 08 والتي يتيح البنك استخدام الهواتف النقالة أو الألواح الرقمية أو الكمبيوتر في المعاملات المالية للأفراد والمؤسسات، ذات المتوسط المعياري 3.198، والانحراف المعياري 0.63228، والذي قيمته (t) 11,095، ومستوى الدلالة 0.000، كما أن اتجاه العينة موافق تماما مع المستوى العالي.

وفي الرتبة 04 والتي يسعى البنك إلى تعزيز إمكانياته بشكل مستمر عن طريق الشراكات مع مؤسسات مالية أخرى في مجال استخدام التكنولوجيا المالية، ذات المتوسط المعياري 3.9802، والانحراف المعياري 0.92547، والذي قيمته (t) 8.1257، ومستوى الدلالة 0.000، كما أن اتجاه العينة موافق تماما مع المستوى العالي.

وفي الرتبة 07 والتي يوفر البنك خدمات إدارة الاستثمارات للأفراد والمؤسسات الراغبة بالاستثمار عبر منصات تضم واجهات بسيطة، ذات المتوسط المعياري 3,6512، والانحراف المعياري 0.88752، والذي قيمته (t) 7.235، ومستوى الدلالة 0.000، كما أن اتجاه العينة موافق تماما مع المستوى العالي.

وفي الرتبة 01 التي هي يوفر البنك عدد كافي من الفروع يسمح بالوصول إلى الخدمات المالية، ذات المتوسط المعياري 4.0698، والانحراف المعياري 0.99723، والذي قيمته (t) 4,282، ومستوى الدلالة 0.000، كما أن اتجاه العينة موافق تماما مع المستوى العالي.

وفي الرتبة 05 والتي هي إن خدمات وتقنيات البنك تتسم بالمرونة الكافية التي تتناسب مع كافة التطورات والتغيرات في مجال التكنولوجيا المالية، ذات المتوسط المعياري 3,8605، والانحراف المعياري 0,88859، والذي قيمته (t) 6,350، ومستوى الدلالة 0.000، كما أن اتجاه العينة موافق تماما مع المستوى العالي.

وفي الرتبة 03 والتي هي توفر التكنولوجيا المالية خدمات لفائدة البنك على أساس قاعدة كبيرة من المعطيات من خلال جمع وتحليل البيانات، والتي من شأنها تحسين إدارة العلاقة مع الزبون، ذات المتوسط المعياري 4,0233، والانحراف المعياري 0,80144، والذي قيمته (t) 8,372، ومستوى الدلالة 0.000، كما أن اتجاه العينة موافق تماما مع المستوى العالي.

وفي الرتبة 02 التي هي الموقع الإلكتروني للبنك سهل التصفح يتيح ويسهل الوصول إلى الخدمات المالية، ذات المتوسط المعياري 4.0538، والانحراف المعياري 0.87952، والذي قيمته (t) 7.3287، ومستوى الدلالة 0.000، كما أن اتجاه العينة موافق تماما مع المستوى العالي.

التفسير: نستنتج من خلال ما سبق أن البنك يوفر عدد كافي من الفروع يسمح بالوصول إلى الخدمات المالية المتوسط الحسابي الذي متوسطة المعياري قيمته 4.0698 أكبر من الانحراف المعياري والذي قيمته تقدر بـ 0.99723، كما أن اتجاه العينة موافق تماما مع المستوى العالي.

2. تحليل عبارات المحور الثاني: أهمية استخدام التكنولوجيا المالية كأداة في تعزيز الشمول المالي

الجدول رقم (2–11): يوضح المتوسطات الحسابية وقيم (t) لعبارات محور أهمية استخدام التكنولوجيا المالية كأداة في تعزيز الشمول المالي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة	الرتبة	اتجاه العينة	المستوى
1	تتمتع يجب أن تمتلك الإدارة رؤية واضحة لتقديم خدمات مالية ومتنوعة بكلفة منخفضة تشمل مختلف شرائح المجتمع.	3,7674	0.78185	6,437	0.000	6	موافق	عالية
2	ينبغي أن يكون موضوع التكنولوجيا المالية جزءا من استراتيجيات عامة للشمول المالي، والتثقيف المالي	3,6744	0.91862	4,814	0.000	8	موافق	عالية

	والرقمي، مع تشـــجيع تبادل المعرفة بين الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة.							
3	يســـاهم تطوير بنية تحتية قويــة للخــدمــات المــاليــة والبيــانـــات لتــدعيم منــافع التكنولوجيا المالية وتحقيق استدامتها في تحقيق المرونة والقدرة على مجابهة الهجمات الإلكترونيــة وتعمــل على تدعيم الثقة في النظام المالي من خلال حماية ســـلامة البيانات والخدمات المالية.	3,8605	0.60085	9,391	0.000	4	موافق	عالية
4	يســـاهم تبني التكنولوجيا المالية من قبل في تحقيق عــدد من المنــافع، كزيــادة تعميم الخــدمــات المــاليــة والشــمول المالي؛ وتحســين أنــظــمــة الــمــدفــوعــات والتحويلات.	3,7442	0.75885	6,431	0.000	7	موافق	عالية
5	إن اعتماد المصـــرف على التكنولوجيا المالية يهدف إلى تشــجيع الشــمول المالي من خلال التغلب على التحديات المتعلقــة بــالوصـــول إلى	4,0233	0.73964	9,072	0.000	1	موافق	عالية

	قطاعات السوق ومعلومات العملاء.							
6	الخدمات المالية الرقمية تساهم إيجابيا بتعزيز الشمول المالي كونها طريقة فعالة للوصول للخدمات المالية الرسمية المقدمة، وهي محرك أساسي لأتمته العمليات المالية.	3,8521	0,76521	6,278	0.000	5	موافق	عالية
7	تعد التكنولوجيا المالية محركا هاما للمنافسة، والوصول للخدمات المالية، والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.	3,9214	0,75429	7,452	0.000	3	موافق	عالية
8	يساهم وجود بيئة تشريعية شاملة إلى تشجيع الابتكار والتطوير وبشكل موازي للحفاظ على حقوق المتعاملين كونها عامل مهم في تطور التكنولوجيا الناشئة والمتطورة.	4,0021	0,6985	5,495	0.000	2	موافق	عالية
9	ينبغي العمل على وضع وكافة البرامج الخاصة باستقطاب الأفراد ذوي الدخول المنخفضة للتعامل مع البنك والبحث عن الفئات المهمشة أو البعيدة عن موقع البنك.	3,6257	0.91862	8,483	0.000	9	موافق	عالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات **(SPSS V24)**.

الشكل رقم (2–7): يوضح المتوسطات الحسابية وقيم (t) لعبارات محور أهمية استخدام التكنولوجيا المالية كأداة في تعزيز الشمول المالي

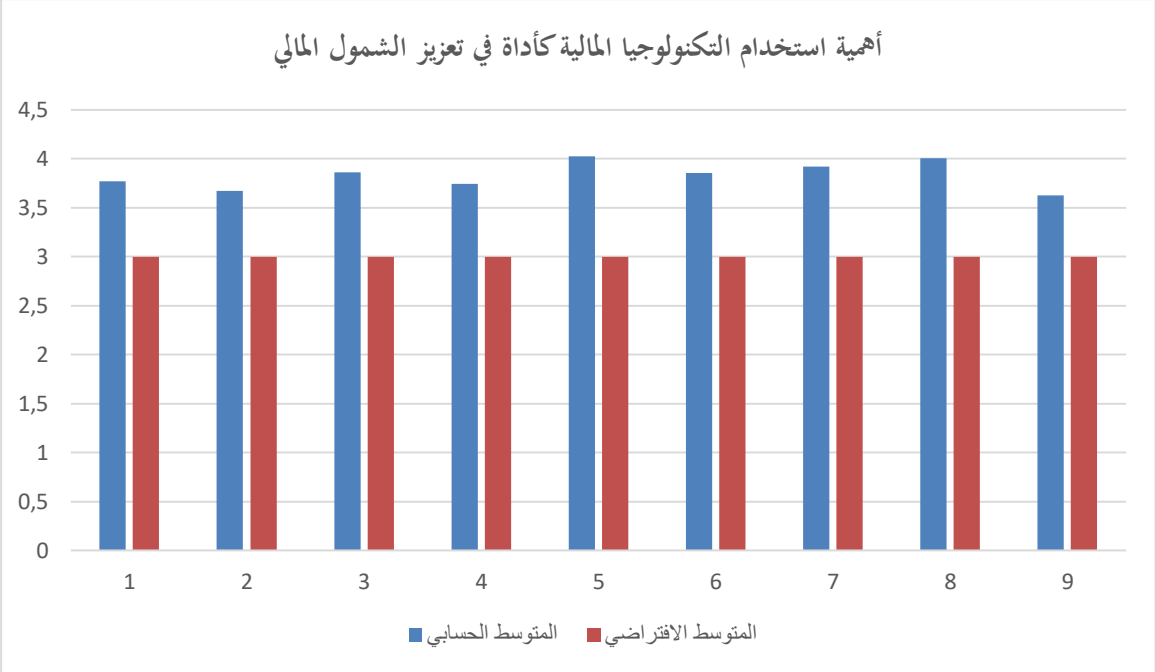

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات **(SPSS V24)**.

من خلال الجدول رقم (11) والشكل رقم (07) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا 43 فرد على محور أهمية استخدام التكنولوجيا المالية كأداة في تعزيز الشمول المالي، جاءت حسبا لترتيب التالي عبارة " إن اعتماد المصرف على التكنولوجيا المالية يهدف إلى تشجيع الشمول المالي من خلال التغلب على التحديات المتعلقة بالوصول إلى قطاعات السوق ومعلومات العملاء" في **المرتبة الأولى** بمتوسط حسابي قدر بـ4,0233، تليها في **المرتبة الثانية** عبارة " يساهم وجود بيئة تشريعية شاملة إلى تشجيع الابتكار والتطوير وبشكل موازي للحفاظ على حقوق المتعاملين كونها عامل مهم في تطور التكنولوجيا الناشئة والمتطورة" بمتوسط حسابي قدر بـ4,0021، أما **المرتبة الثالثة** فقد عادة لعبارة " تعد التكنولوجيا المالية محركا هاما للمنافسة، والوصول للخدمات المالية، والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل" بمتوسط حسابي بلغ 3,9214، في حين عادة **المرتبة الرابعة** لعبارة "يساهم تطوير بنية تحتية قوية للخدمات المالية والبيانات لتدعيم منافع التكنولوجيا المالية وتحقيق استدامتها في تحقيق المرونة والقدرة على مجابهة الهجمات الإلكترونية وتعمل على تدعيم الثقة في النظام المالي من خلال حماية سلامة البيانات والخدمات المالية" بمتوسط حسابي بلغ 3,8605 ، وفي الأخير **المرتبة الخامسة** فقد عادت للعبارة " الخدمات المالية الرقمية تساهم إيجابيا بتعزيز الشمول المالي كونها طريقة فعالة للوصول للخدمات المالية الرسمية المقدمة، وهي محرك أساسي لأتمته العمليات المالية" بمتوسط قدر

بـ3,8521، وكل العبارات السابقة جاءت بدرجة عالية وباتجاه البديل "موافق" كما أن اغلب قيم اختبار الدلالة الإحصائية **(T–test)** جاءت دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05).

التفسير: نستنتج من خلال ما سبق أن تأثير التطورات في تكنولوجيا المعلومات ممثلة في تطبيقات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وما تشمله من معلومات مالية الذي متوسطة المعياري قيمته 3.7674 أكبر من الانحراف المعياري والذي قيمته تقدر بـ 0.78187، كما أن اتجاه العينة موافق تماما مع المستوى العالي.

" إن اعتماد المصرف على التكنولوجيا المالية يهدف إلى تشجيع الشمول المالي من خلال التغلب على التحديات المتعلقة بالوصول إلى قطاعات السوق ومعلومات العملاء" في **المرتبة الأولى** بمتوسط حسابي قدر بـ4,0233، تليها في **المرتبة الثانية** عبارة " يساهم وجود بيئة تشريعية شاملة إلى تشجيع الابتكار والتطوير وبشكل موازي للحفاظ على حقوق المتعاملين كونها عامل مهم في تطور التكنولوجيا الناشئة والمتطورة" بمتوسط حسابي قدر ب4,0021، أما **المرتبة الثالثة** فقد عادة لعبارة " تعد التكنولوجيا المالية محركا هاما للمنافسة، والوصول للخدمات المالية، والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل" بمتوسط حسابي بلغ 3,9214، في حين عادة **المرتبة الرابعة** لعبارة "يساهم تطوير بنية تحتية قوية للخدمات المالية والبيانات لتدعيم منافع التكنولوجيا المالية وتحقيق استدامتها في تحقيق المرونة والقدرة على مجابهة الهجمات الإلكترونية وتعمل على تدعيم الثقة في النظام المالي من خلال حماية سلامة البيانات والخدمات المالية" بمتوسط حسابي بلغ 3,8605 ، وفي الأخير **المرتبة الخامسة** فقد عادت للعبارة " الخدمات المالية الرقمية تساهم إيجابيا بتعزيز الشمول المالي كونها طريقة فعالة للوصول للخدمات المالية الرسمية المقدمة، وهي محرك أساسي لأتمته العمليات المالية" بمتوسط قدر بـ3,8521، وكل العبارات السابقة جاءت بدرجة عالية وباتجاه البديل "موافق" كما أن اغلب قيم اختبار الدلالة الإحصائية **(T–test)** جاءت دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05).

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

يتم عرض نتائج الدراسة ومناقشتها بغية الإجابة على التساؤلات المطروحة والتأكد من صحة الفرضيات أو نفيها، وذلك من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية بواسطة برنامج **SPSS. V 24.0**

1. الفرضية الأولى: محددات وأبعاد تطبيقات التكنولوجيا المالية

لإجراء اختبار **(T–Test)** عند مستوى الدلالة (0.05) ولدراسة دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد محددات وأبعاد في تطبيقات التكنولوجيا المالية.

الفرضية البديلة H_1: هناك محددات وأبعاد في تطبيقات التكنولوجيا المالية.

والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2–12): الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور محددات وأبعاد تطبيقات التكنولوجيا المالية

الدرجة الكلية	N	المتوسط الحسابي للأفراد	الانحراف المعياري للأفراد	الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	المتوسط الفرضي 3			
					T	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
محددات وأبعاد تطبيقات التكنولوجيا المالية	43	3,8698	0.62470	0.86977	9.130	42	0.000	دالة عند 0.05

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V24).

الشكل رقم (2–8): الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور محددات وأبعاد تطبيقات التكنولوجيا المالية

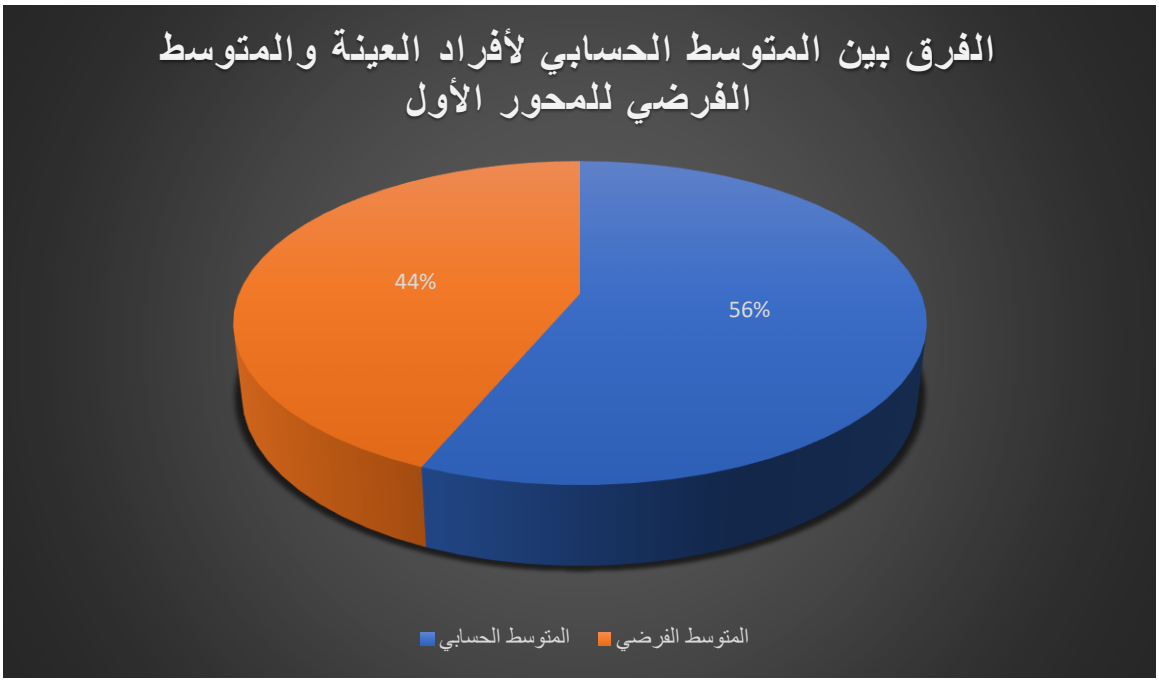

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS V24).

من خلال النتائج المبينة بالجدول رقم (12) والشكل رقم (14) أعلاه، وبناء على المتوسط الحسابي للمحور الأول الذي بلغ 3.8698، نلاحظ أنه أعلى من المتوسط الفرضي والمقدر بـ3، وهذا ما أكدته قيمة "t" بالنسبة للعينة الواحدة التي بلغت قيمتها 9.130، وهي قيمة موجبة "أي أن الفروق لصالح المتوسط الحسابي" ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)، ومنه تم قبول الفرضية البديلة "**H1**" "هناك محددات وأبعاد في تطبيقات التكنولوجيا المالية" ، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

2. الفرضية الثانية: أهمية استخدام التكنولوجيا المالية كأداة في تعزيز الشمول المالي.

لإجراء اختبار **(T–Test)** عند مستوى الدلالة (0.05) ولدراسة دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد أهمية في استخدام التكنولوجيا المالية كأداة في تعزيز الشمول المالي.

الفرضية البديلة H_1: هناك أهمية في استخدام التكنولوجيا المالية كأداة في تعزيز الشمول المالي.

والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–13): الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور أهمية استخدام التكنولوجيا المالية كأداة في تعزيز الشمول المالي

الدرجة الكلية	N	المتوسط الحسابي للأفراد	الانحراف المعياري للأفراد	الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	المتوسط الفرضي 3			
					T	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
أهمية استخدام التكنولوجيا المالية كأداة في تعزيز الشمول المالي	43	3,8140	0.49260	0.81395	10.835	42	0.000	دالة عند 0.05

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات **(SPSS V24)**.

الشكل رقم (2–9): الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور أهمية استخدام التكنولوجيا المالية كأداة في تعزيز الشمول المالي

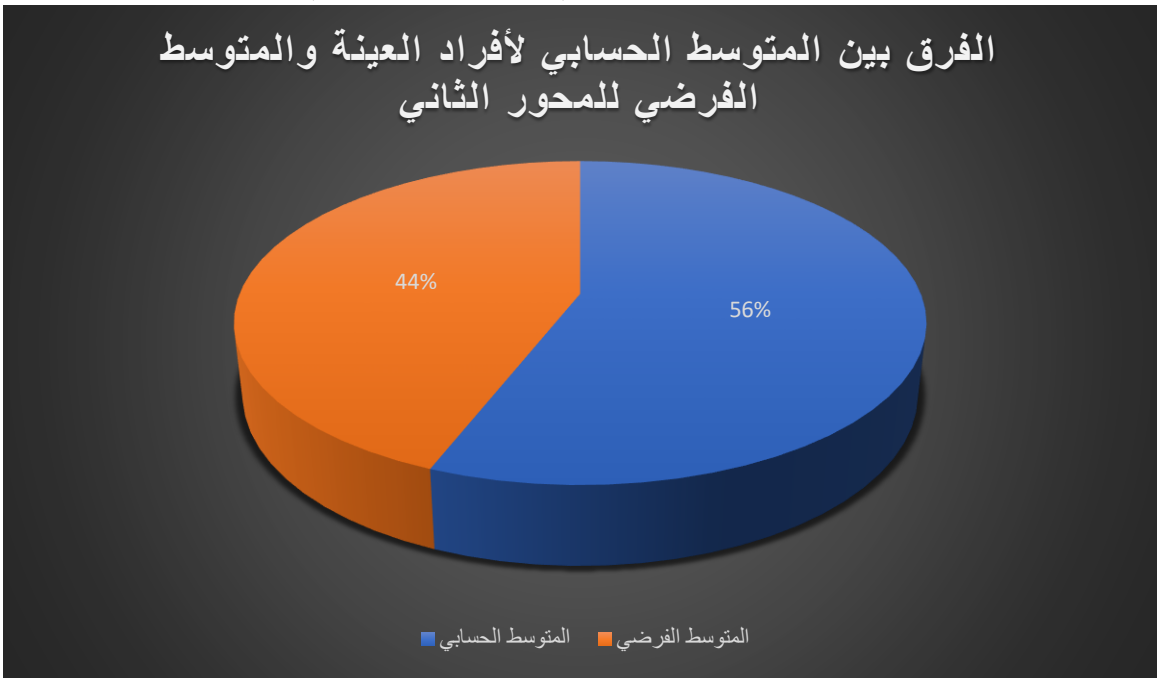

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات **(SPSS V24)**.

من خلال النتائج المبينة بالجدول رقم (13) والشكل رقم (15) أعلاه، وبناء على المتوسط الحسابي للمحور الثاني الذي بلغ 3.8140, نلاحظ أنه أعلى من المتوسط الفرضي والمقدر بـ3، وهذا ما أكدته قيمة "t" بالنسبة للعينة الواحدة التي بلغت قيمتها 10.835، وهي قيمة موجبة "أي أن الفروق لصالح المتوسط الحسابي" ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)، ومنه تم قبول الفرضية البديلة "**H1**" " هناك أهمية في استخدام التكنولوجيا المالية كأداة في تعزيز الشمول المالي"، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

3. عرض نتائج الفرضية العامة ومناقشتها:

1.3. عرض نتائج الفرضية العامة:

تنص هذه الفرضية على أنه :يساهم استخدام التكنولوجيا المالية بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي بالبنوك الجزائرية من وجهة نظر المهنيين والأكاديميين.

للتأكد من صحة هذه الفرضية قمنا باستخدام الانحدار الخطي واختبار **ANOVA** عند مستوى المعنوية 0.05 من أجل قبولها أو رفضها، انطلاقا من الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الصفرية H_0: لا يساهم استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالبنوك الجزائرية من وجهة نظر المهنيين والأكاديميين.

الفرضية البديلة H_1: يساهم استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالبنوك الجزائرية من وجهة نظر المهنيين والأكاديميين.

الجدول رقم (2–14): مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالبنوك الجزائرية من وجهة نظر المهنيين والأكاديميين

معنوية نموذج الانحدار		الدرجة التفسيرية		
مستوى المعنوية	مستوى الدلالة	معامل التحديد R^2	β	معامل الارتباط R
0.05	0.00	0.55	0.78	0.74

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط الخطي بين محور استخدام التكنولوجيا المالية في البنك ومجالات تطبيقها ومحور تعزيز مستويات الشمول المالي على مستوى البنك، قد بلغت **R= 0.74** مما يدل على أن استخدام التكنولوجيا المالية في البنك يساهم بشكل كبير في تعزيز مستويات الشمول المالي على مستوى البنك، وهذا ما يفسره معامل التحديد الذي بلغت قيمته بـــ: **R^2 = 0.55** الذي يبين قوة ملائمة البيانات لنموذج الانحدار الخطي بين استخدام التكنولوجيا المالية في البنك وتعزيز مستويات الشمول المالي على مستوى البنك.

أما من حيث الدلالة الإحصائية فنجد أن مستوى الدلالة **Sig = 0.00** أقل من مستوى المعنوية **α =0.05** ، هو ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية **H_0** ونقبل الفرضية البديلة **H_1** والتي تنص على أنه يساهم استخدام التكنولوجيا المالية بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي بالبنوك الجزائرية من وجهة نظر المهنيين والأكاديميين.

2.3. تحليل ومناقشة نتائج الفرضية العامة:

تنص الفرضية العامة على أنه :يساهم استخدام التكنولوجيا المالية بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي بالبنوك الجزائرية ، حيث أظهرت نتائج الجدول السابق وجود علاقة ارتباطية موجبة وقوية بين متغيري الدراسة (استخدام التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط **R= 0.74** ، كما أن مستوى الدلالة **Sig = 0.00** أقل من مستوى المعنوية **α =0.05**، هو ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية **H_0** ونقبل الفرضية البديلة **H_1** التي تنص على أنه يساهم استخدام التكنولوجيا المالية بشكل مباشر في تعزيز الشمول المالي بالبنوك الجزائرية من وجهة نظر المهنيين والأكاديميين.

كما بينت النتائج في الجدول السابق أن نموذج الانحدار الخطي بين استخدام التكنولوجيا المالية وتعزيز مستويات الشمول المالي على مستوى البنك لدى أفراد العينة المدروسة دال إحصائيا، وقد بلغت قيمة **β= 0.78**

ويمكن كتابة نموذج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (استخدام التكنولوجيا المالية) والمتغير التابع (تعزيز مستويات الشمول المالي) كما يلي: **y= 0.57 + 0.78 X** .

من خلال هذه النتائج التي تم التوصل إليها نستنتج أن البنوك الجزائرية تستخدم التكنولوجيا المالية ومجالات تطبيقها بشكل كبير في تعزيز مستويات الشمول المالي على مستوى البنك، وهذا يؤكد صحة الفرضية العامة التي تنص على أنه: يساهم استخدام التكنولوجيا المالية بشكل مباشر في تعزيز الشمول المالي بالبنوك الجزائرية من وجهة نظر المهنيين والأكاديميين.

خلاصة الفصل:

من خلال هذه الدراســة المطبقة على أراء عينة من المهنيين والأكاديميين على المســتوى الوطني والتي كانت في شــكل اســتبيانات الكترونية، تم تحويل هذه الآراء لمتغيرات إحصــائية وتحليلها باســتخدام برنامج **(SPSS V24)** حيث أفرزت النتائج إلى أن هناك محددات وأبعاد في تطبيقات التكنولوجيا المالية، وهناك تأثير ايجابي لأهمية اســتخدام التكنولوجيا المالية كأداة في تعزيز الشــمول المالي ، حيث أن كل النتائج أكدت على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي وهذا تأكيد على ما تم تناوله في الجانب النظري

خاتمة

خاتمة:

في الختام، يظهر أن مجال التكنولوجيا المالية قد أصبح أحد أكثر القطاعات نشاطاً وسرعة نمواً، نتيجة للتقدم التكنولوجي الكبير في السنوات الأخيرة. يلعب هذا القطاع دوراً بارزاً في تعزيز الشمول المالي، من خلال استخدام التقنيات المتطورة في تقديم الخدمات المالية الابتكارية وتقليل العوائق التي تحول دون وصول هذه الخدمات لجميع فئات المجتمع. وقد شهد القطاع المصرفي الجزائري تطوراً ملحوظاً في مجال التكنولوجيا المالية في السنوات الأخيرة، بهدف تعزيز الشمول المالي، لكن لا يزال هناك تحديات تعيق هذا التقدم، مثل قلة الاستثمار في الخدمات الرقمية عالية الجودة، ونقص المهارات البشرية المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية. من خلال هذه الدراسة، نحاول تسليط الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي والتكنولوجيا المالية، وتحليل دور وأهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري.

انطلاقا من الإشكالية " **إلى أي مدى يمكن أن تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري؟**".

حاولنا ضمن الدراسة الحالية التعرف على مدى إرساء متطلبات تحقيق الشمول المالي من خلال استخدام مختلف التقنيات المتطورة في تقديم الخدمات المالية المبتكرة وتقليل القيود واختصار المسافات في تقديم هذه الخدمات لكافة شرائح المجتمع عامة وبالجزائر خاصة، وذلك من خلال التطرق إلى الجانب النظري لهذا الموضوع، والذي تم فيه عرض مفاهيم خاصة بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي، وأخيرا تم إسقاط الجانب النظري على الشق التطبيقي، حيث حاولنا فهم العمل الواقعي لأهمية مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري والذي اعتمد على الأسلوب المباشر باعتباره طرف رئيسي في الدراسة، انطلاقا من الاشكالية "**إلى أي مدى يمكن أن تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري؟**" بتوزيع استبيان على عينة من المهنيين والأكاديميين من خلال اقتباس أراء عينة البحث عن طريق مجموعة الاستبيانات المسترجعة منهم، للإجابة على بعض التساؤلات وإعطاء تفسيرات تساعد على تعزيز النتائج المتوصل اليها.

أولا: اختبار صحة الفرضيات

انطلاقا من الطريقة التي اعتمدها الطالبان والتي جمعت بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية ومحاولة تقييم مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري من خلال الدراسة الميدانية وهذا حسب عينة من المهنيين والأكاديميين، توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى مايلي:

- يمكن أن تساعد التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي بجودة عالية وبأقل تكلفة، تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الجانب النظري؛

- هناك محددات وأبعاد في تطبيقات التكنولوجيا المالية، تم إثبات صـــحة هذه الفرضـــية في الجانب التطبيقي، حيث كانت نســـبة التأكد هي 95% مع احتمال وقوع الخطأ 05% ومنه **قبول الفرضـــية البديلة؛**
- لا توجد أهمية في اســتخدام التكنولوجيا المالية كأداة في تعزيز الشــمول المالي التي توصــلنا إليها من تحليل الاستبيان تبين أن استخدام التكنولوجيا المالية يساهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي بالبنوك الجزائرية من وجهة نظر المهنيين والأكاديميين ونســـبة التأكد هي 95% مع احتمال وقوع الخطأ 05% ومنه **قبول الفرضية البديلة.**

ثانيا: نتائج الدراسة

- تلعب التكنولوجيا المالية دورا هاما في إرســـاء متطلبات تحقيق الشـــمول المالي، من خلال المنتجات والخدمات المقدمة والتي تتميز بالسهولة والسرعة والانتشار الجغرافي الواسع؛
- تعمل التكنولوجيا المالية على معالجة الفجوات بين الجنسين والفجوات القائمة على الدخل؛
- يسعى القطاع المصرفي في الجزائر إلى زيادة نسبة وصول واستخدام الأفراد للمنتجات المالية وهذا من خلال تبني اســـتراتيجية تهدف إلى تطوير قطاع مالي متنوع وفعال يحفز على الادخار والتمويل والاستثمار.
- على الرغم من تسجيل بعض المصارف مستويات ايجابية في الشمول المالي، إلا أن مستوى هذا الأخير يعد متوسطا إذا ما قورن بالدول المتقدمة ولا تزال عدة فئات في القطاع المصرفي في الجزائر تعاني من الوصول إلى الخدمات المالية وعلى رأسها المرأة ومحدودي الدخل، والأشخاص خارج قوة العمل.

ثالثا: توصيات الدراسة

على ضوء نتائج الدراسة المتوصل إليها يمكن طرح التوصيات الموالية، والتي تتمثل في بعض الاجراءات التي من شأنها أن تزيد من دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي :

- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي والعمل على تطوير الخدمات المالية بما يتوافق مع حاجة المجتمع وقدراته المالية؛
- ضرورة توفير بيئة قانونية وتشريعية تدعم نشر وتعزيز الشمول المالي؛
- نشر الثقافة والوعي المالي لدى الأفراد ودمجهم ضمن القطاع المالي؛
- ضـــرورة تبني إســـتراتيجية شـــاملة تهدف إلى الاعتماد على المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية كأداة رئيسية لتعزيز الشمول المالي؛
- الاستفادة من تطبيق التقنيات الحديثة في مجال التكنولوجيا المالية، مثل تقديم الخدمات المالية الرقمية؛

- العمل على إنشاء وحدات خاصة بالتكنولوجيا المالية والبحث العلمي والتكنولوجي في القطاع المصرفي في الجزائر؛
- على القطاع المصرفي في الجزائر التوسيع في خدماته الرقمية والتركيز على الاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجي من خلال الدخول في شراكات مع الشركات الناشئة بما يخدم تعزيز مركزها التنافسي؛
- العمل على الاستفادة من تجارب بعض الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية؛
- يجب على المصارف المتأخرة في استخدام التكنولوجيا المالية مراعاة المبادئ الاتية: تقوية البنية التحتية الرقمية لقيام التكنولوجيا المالية، زيادة الثقة مع العملاء في إجراء المعاملات الالكترونية؛
- يعد موضوع التحول الرقمي بالقطاع المصرفي في الجزائر مهم للغاية، ويجب أن يأخذ اهتمام أكبر من الباحثين والمختصين في مجال المصارف والخدمات المصرفية.
- تشجيع البحث العلمي ومخابر البحث في مجال التكنولوجيا المالية من خلال التركيز على التعليم والتوعية؛

رابعا: أفاق الدراسة

إن الغاية من أفاق الدراسة هي طرح مواضيع مشابهة لهذا الموضوع ويتم دراستها مستقبلا وتتمثل هذه المواضيع في:

- متطلبات الذكاء الاصطناعي كأداة في تطوير الشبابيك القطاع المصرفي في الجزائر "دراسة مقارنة"؛
- دور تطبيق تكنولوجيا الحوسبة السحابية في تطوير الخدمات المالية المصرفية؛
- الابتكار التكنولوجي وتحديات تطوير القطاع المصرفي في الجزائر.

المراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة الملاحق باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. سمير عبد الله وآخرون، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، فلسطين، 2016، ص:16.
2. عبد الكريم أحمد قندوز، **التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية**، صـــندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص:25-26.

ثانيا: أطروحات

1. آمنة خلج، **دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة الى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية وتأمينات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2022/2021، ص123-125.
2. بريش رابح، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصـــناعة المالية الإســـلامية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة البليدة2 لونيسي علي، الجزائر، 2023/2022، ص:55-56.
3. بولمرج وحيدة، **المنتجات البنكية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شـهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصـادية، تخصـص اقتصـاد نقدي وبنكي، جامعة فرحات عباس-سطيف1، الجزائر، 2023/2022، ص:11.
4. بيسان بوشارب، **دور التكنولوجيا المالية في تسويق الخدمات المصرفية الإسلامية دوليا -دراسة حالة بنك السلام**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMDفي العلوم التجارية، تخصص تسويق وتجارة دولية، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2023/2022، ص:141.
5. سعيدي صبيرة، **تفعيل الخدمة التأمينية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية وتأمينات، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر، 2023/2022، ص:48.
6. قوجيل محمد، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة حالة دول إسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2023/2022، ص:39-40.

ثالثا: مجلات دورية

1. أحمد خروبي لقواس، **الشمول المالي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي -تجربة المملكة العربية السعودية-**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد04، العدد01، الجزائر، 2023، ص241-242.
2. أميمة حورية ملاك بطوش، سمرة دومي، **شركات التكنولوجيا المالية كآلية لتحقيق التحول الرقمي في القطاع المالي: عرض تجربة شـركة Ant Financial**، مداخلة للمشـاركة في الملتقى العلمي الدولي المرسـوم ب: الثورة الرقمية -أي فرص للنمو، بالمدرسـة العليا للتسـيير والاقتصـاد الرقمي-القطب الجامعي للقليعة، يومي 06و07 نوفمبر 2023، ص:08.
3. ايبو وهيبة، يبرير محمد، **تجارب الدول العربية في دعم الشـــمول المالي في ظل جائحة كوفيد19**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد11، العدد01، جامعة د. مولاي الطاهر-سعيدة، الجزائر، 2023، ص:216.

4. بالعبيدي عايدة عبير، مشراوي حدة، **تبني تقنيات التكنولوجيا المالية في مجال التقنية كآلية لرقمنة الشمول المالي – دراســة تجارب بعض الدول العربية**، مجلة البحوث والدراســات العلمية، المجلد17، العدد01، جامعة محمد خيضــر، بسكرة، الجزائر، 2023، ص1286–1287.
5. بايس الاميرة نزيهة، كلاخي لطيفة، **اســتراتيجيات الشــمول المالي في ظل جائحة كورونا كوفيد–19 تجارب دولية ناجحة "الفليبين، الهند نموذجا"**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد07، العدد01، الجزائر، 2023، ص :21 .

6. بن قيدة مروان، بهناس عباس، الإمكانات والفرص الواعدة للاســتثمار في التكنولوجيا المالية وأثره على دعم الشــمول المالي بالبلدان العربية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 12، العدد01، جامعة المدية، الجزائر، 2023، ص502–503.
7. بن يحي نسيمة، صاري إسماعيل، **آلية تعزيز الشمول المالي لبعض الدول العربية (الأمارات العربية المتحدة، الأردن، الجزائر) في ظل المعوقات والتحديات**، مجلة أبحاث اقتصــادية وإدارية، المجلد17، العدد01، جامعة ســطيف، الجزائر، 2023، ص:513–513.
8. بن يزة شيماء، بوكثير جبار، **التعاون بين شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية من أجل تحقيق شمول مالي مستدام –عرض نماذج وتجارب ناجحة**، مجلة التكامل الاقتصــادي،ا لمجلد11، العدد01، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2023، ص:307-308.
9. بهلولي مراد، أعمر سعيد شعبان، **واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الناجحة –الإمارات، غانا –نموذجا**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد08، العدد02، الجزائر، 2022، ص :271.
10. بوحفص إبتهال، نعاس صــلاح الدين، **ماذا تقدم التكنولوجيا المالية للمؤســســات المالية الإســلامية؟ عرض التجربة السعودية**، مجلة إنارة للدراسات الاقتصادية، الإدارية والمحاسبية، المجلد02، العدد02، جامعة غرداية، الجزائر، 2021، ص32.
11. بوخاري فاطنة حنان، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإســلامية–عرض لتجارب دول رائدة**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد08، العدد02، جامعة الجيلالي ليباس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2022، ص111.
12. بوســليماني صــليحة، بريش فايزة، **واقع ومعوقات تنمية الشــمول المالي في الجزائر**، مجلة التكامل الاقتصــادي، المجلد11، العدد01، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2023، ص :28.
13. بوطالب عزيز، ســفاري أســماء، **التكنولوجيا المالية كركيزة لتعزيز الشــمول المالي في المنطقة العربية**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2023، ص :793.
14. جازية حسيني، **تطور شــركات التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا وتأثيرها على الخدمات المالية**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد08، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف، الجزائر، 2022، ص:119.
15. جمال لعراب، توفيق بن الشيخ، **صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة– عرض التجربة الهندية**، مجلة التكامل الاقتصــادي، المجلد11، العدد02، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023، ص:235.
16. خميســي قايدي، إلهام حجريوة، **التكنولوجيا المالية في البلدان العربية: دراســة تحليلية لواقع قطاع المدفوعات للفترة (2014–2019)**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراســات، المجلد11، العدد01، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2022، ص:471.

17. خولة مناصرية، **التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا: الفرص والتحديات**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد06، العدد01، جامعة عباس لغرور-خنشلة، الجزائر، 2022، ص:403.

18. رفيقة صباغ، سليمة غرزي، **الشمول المالي في الدول العربية-واقع وأفاق**، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد10، العدد02، 2020، ص :515.

19. زبير بي عامر، وآخرون، **مستقبل الخدمات التقليدية للبنوك والمؤسسات المالية في ظل ابتكارات شركات التكنولوجيا المالية**، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد07، العدد01، جامعة سطيف، الجزائر، 2022، ص:47.

20. صندوق النقد العربي **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص10.

21. صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد04، العدد01، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019، ص111-113.

22. طالم صالح، **اسهامات تطبيقات التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية -منصات التمويل الجماعي الإسلامية نموذجا-**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد13، العدد02، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2022، ص:251.

23. طلحي كوثر، زوادي نهاد، **دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية -بيت التمويل الكويتي نموذجا**، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، العدد07، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2023، ص34

24. عبد الكريم بوغزالة أمحمد، الأخضر بن عمر، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي -دراسة حالة الجزائر 2016-2021**، الملتقى الدولي الافتراضي: البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية "الفرص، التحديات والأفاق"، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 18 جوان 2022، ص05.

25. عبد الكريم مسعودي، قريشي خير الدين، **التكنولوجيا المالية كآلية لتحقيق جودة الأداء المصرفي-دراسة حالة وكالة بنك التنمية المحلية بأدرار- BDL**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد10، العدد01، جامعة أحمد درايعية، أدرار، الجزائر، 2023، ص:425.

26. عبد الوهاب صخري، سمية بن علي، **تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: قراءة للتحديات والامكانيات**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد06، العدد01، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2021، ص:405.

27. عريس عمار، بوزرب خير الدين، **شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في ظل جائحة كوفيد-19: الفرص والتحديات**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد08، العدد01، جامعة جيجل، الجزائر، 2023، ص786-787.

28. عمار ياسين أوسياف، شافية شاوي، **الشمول المالي كاستراتيجية لتأهيل النظام المصرفي الجزائري: الواقع والتحديات**، مجلة التواصل، المجلد27، العدد الخاص، جامعة باجي مختار-عنابة، الجزائر، 2021، ص:67.

29. عماروش خديجة إمان، شوشان خديجة، **واقع الاعتماد على مختبرات حماية التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد12، العدد01، جامعة بومرداس، الجزائر، 2023، ص542.

30. عماروش خديجة إمان، هبري نصيرة، **محركات نمو الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بمنطقة شمال إفريقيا**، مجلة (المُدبّر)، المجلد09، العدد01، جامعة بومرداس، الجزائر، 2022، ص13.

31. عمر عبو، وآخرون، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير منظومة الشمول المالي بالقطاع المصرفي في الدول العربية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد07، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2023، ص:175.

32. عمروش بهية، شنايت مراد، **التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الخدمات المالية الإسلامية**، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، العدد07، جامعة الجزائر3، 2023، ص:99.

33. عميروش إيمان، قمازي نجوم **مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي –دراسة تجربة دولة كينيا**، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد13، العدد01، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2023، ص131.

34. غربي ناصر صلاح الدين، **دراسة أثر تعميم استخدام التكنولوجيا المالية على توسيع دائرة الشمول المالي بالبنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد15، العدد01، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2022، ص97.

35. قبايلي كمال، وكال سمير، **دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق الشمول المالي**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد04، العدد02، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2023، ص106-107.

36. محمد طرشي وآخرون، **متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال، المجلد01، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف، الجزائر، 2019، ص:122-124.

37. محمد قوجيل، عبد العزيز طيبة، **مخاطر التكنولوجيا المالية وادارتها في القطاع المصرفي–دراسة تنظيمية واحترازية**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد08، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2022، ص:190.

38. محوز يوسف، محوز بشير، **دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية–دراسة حالة BNA تيارت 540**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2022/2021، ص:39.

39. مليكة طلبة، هدى بوحنيك، **التكنولوجيا المالية وواقع تبنيها في العالم العربي في الفترة2015-2020**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد05، العدد01، جامعة العربي التبسي–تبسة، الجزائر، 2022، ص04.

40. نظير رياض محمد الشحات، محمد عبد العزيز السيد أبو الديار، **تأثير الشمول المالي على الربحية "دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر"**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد04، العدد02، جامعة دمياط، 2023، ص877.

41. نوال سوابق، حسين عثماني، **دور الشمول المالي في دعم المؤسسات الناشئة دراسة بعض شركات التكنولوجيا المالية الناشئة دولية –كنموذج**، المجلد12، العدد02، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2022، ص:226،

42. هيوا أبوبكر علي، ياسين مصطفى رسول، **خدمات وأدوات التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية**، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد08، العدد03، جامعة التنمية البشرية السليمانية، العراق، 2022، ص:50،

43. الوليد طلحة، صبري فران، **الشمول المالي الرقمي**، موجز سياسات العدد السابع عشر، صندوق النقد العربي، الإمارات المتحدة العربية، 2020، ص 3-4.

44. ومضة وبيفورت، **التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، توجهات قطاع الخدمات المالية، 2017، ص:07.

45. يحياوي نور الهدى، قلوش عبد الله، **التكنولوجيا المالية كآلية لدعم الشمول المالي والاجتماعي في الصين–دراسة مؤسسة علي بابا ومجموعة النملة للخدمات المالية بالصين**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد04، العدد01، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2023، ص165.

مراجع بالغة الأجنبية:

[1] Susanne Chishti, Janos Barberis,**The Fintech Book: The financial Technology Handbook for Investors, Entrepreneurs and Visionaries**, Journal of Indonesian Economy and Business, Volume31, Number3, John Wiley & Sons Ltd, West Sussex, United Kingdom, 2016, p 345.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

أولا: الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم :علوم مالية ومحاسبة

التخصص :محاسبة وجباية معمقة

استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة الماستر

للطالبين: –.بن ساعد محمد إسلام–.بن صخرية محمد زكرياء

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وأثرها على القطاع المصرفي في الجزائر

" دراسة ميدانية لعينة من المهنيين والأكاديميين"

سيدي، سيدتي:

في إطار تحضير مذكرة ماستر الموسومة بعنوان: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وأثرها على القطاع المصرفي في الجزائر " دراسة ميدانية لعينة من المهنيين والأكاديميين"، أرجو من سيادتكم المشاركة والمساهمة في إثراء موضوع بحثي، من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة الموجودة بهذه الاستمارة وهذا سعيا منا لمعرفة وجهة نظركم كمهنيين وأكاديميين بالميدان.

ونظرا لأهمية هذه الدراسة في توضيح وتحليل موضوع البحث أو لما سيترتب عليها من إجابة التساؤلات المطروحة، نعتقد بأنكم سوف تولون كل الاهتمام والجدية في الإجابة على هذه الأسئلة، ونحيطكم علما أن معلوماتكم لن تستخدم إلا في إطار البحث العلمي وإثراء موضوع البحث.

ونشكركم مسبقا على مساعدتكم لنا في إتمام هذه الدراسة.

تفضلوا، سيدي، سيدتي، فائق التقدير والاحترام.

ملاحظة :يرجى التكرم بوضع علامة *(X)* واحدة أمام الخانة المناسبة لكل سؤال.

أولا: معلومات شخصية حول عينة الدراسة.

1. الاسم (اختياري): .....

2. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

3. . العمر: أقل من 35 سنة ☐ 35 –50 ☐ أكبر من 50 ☐

4. المؤهل العلمي: ليسانس ☐ دراسات عليا (ماستر، ماجستير) ☐

دراسات ما بعد التدرج ☐

5. المؤهل المهني: أستاذ جامعي ☐ رئيس قسم ☐ موظف ☐

6. الخبرة: أقل من 10 سنوات ☐ من 10–20سنة ☐ أكثر من 20سنة ☐

المحور الأول: محددات وأبعاد تطبيقات التكنولوجيا المالية

الرقم	البيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يتيح البنك استخدام الهواتف النقالة أو الألواح الرقمية أو الكمبيوتر في المعاملات المالية للأفراد والمؤسسات.					
02	يسعى البنك إلى تعزيز إمكانياته بشكل مستمر عن طريق الشراكات مع مؤسسات مالية أخرى في مجال استخدام التكنولوجيا المالية.					
03	يعمل البنك على تكوين رأس مال بشري مؤهل للتحكم بمختلف التقنيات المالية الحديثة.					
04	إن خدمات وتقنيات البنك تتسم بالمرونة الكافية التي تتناسب مع كافة التطورات والتغيرات في مجال التكنولوجيا المالية.					
05	توفر التكنولوجيا المالية خدمات لفائدة البنك على أساس قاعدة كبيرة من المعطيات من خلال جمع وتحليل البيانات، والتي من شأنها تحسين إدارة العلاقة مع الزبون.					

06	يوفر البنك خدمات إدارة الاستثمارات للأفراد والمؤسسات الراغبة بالاستثمار عبر منصات تضم واجهات بسيطة.					
07	يوفر البنك عدد كافي من الفروع في الولاية يسمح بالوصول إلى الخدمات المالية					
08	الموقع الإلكتروني للبنك سهل التصفح يتيح ويسهل الوصول إلى الخدمات المالية.					

المحور الثاني: أهمية استخدام التكنولوجيا المالية كأداة في تعزيز الشمول المالي

الرقم	البيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	أن اعتماد المصرف على التكنولوجيا المالية يهدف إلى تشجيع الشمول المالي من خلال التغلب على التحديات المتعلقة بالوصول إلى قطاعات السوق ومعلومات العملاء.					
02	ينبغي أن يكون موضوع التكنولوجيا المالية جزءا من استراتيجيات عامة للشمول المالي، والتثقيف المالي والرقمي، مع تشجيع تبادل المعرفة بين الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة.					
03	يساهم تطوير بنية تحتية قوية للخدمات المالية والبيانات لتدعيم منافع التكنولوجيا المالية وتحقيق استدامتها في تحقيق المرونة والقدرة على مجابهة الهجمات الإلكترونية وتعمل على تدعيم الثقة في النظام المالي من خلال حماية سلامة البيانات والخدمات المالية.					
04	يساهم تبني التكنولوجيا المالية من قبل في تحقيق عدد من المنافع، كزيادة تعميم الخدمات المالية والشمول المالي؛ وتحسين أنظمة المدفوعات والتحويلات.					

05	الخدمات المالية الرقمية تساهم إيجابيا بتعزيز الشمول المالي كونها طريقة فعالة للوصول للخدمات المالية الرسمية المقدمة، وهي محرك أساسي لأتمته العمليات المالية.					
06	تتمتع يجب أن تمتلك الإدارة رؤية واضحة لتقديم خدمات مالية ومتنوعة بكلفة منخفضة تشمل مختلف شرائح المجتمع.					
07	تعد التكنولوجيا المالية محركا هاما للمنافسة، والوصول للخدمات المالية، والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.					
08	يساهم وجود بيئة تشريعية شاملة إلى تشجيع الابتكار والتطوير وبشكل موازي للحفاظ على حقوق المتعاملين كونها عامل مهم في تطور التكنولوجيا الناشئة والمتطورة.					
09	ينبغي العمل على وضع وكافة البرامج الخاصة باستقطاب الأفراد ذوي الدخول المنخفضة للتعامل مع البنك والبحث عن الفئات المهمشة أو البعيدة عن موقع البنك.					

ثانيا: قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان

قائمة الملاحق:

الرقم	اسم الاستاذ	الجامعة
01	عطاءالله بن الطيرش	جامعة الاغواط
02	جمال سويح	جامعة الاغواط
03	بوخالفي مسعود	جامعة غرداية
04	دويس عبدالقادر	جامعة تيارت

ملخص الدراسة:

ان القيام بهذه الدراسة يهدف بشكل أساسي الى تسليط الضوء على الدور الذي تقوم به التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم, وذلك من خلال طرح مختلف المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي وكذا التكنولوجيا المالية , حيث تضمنت الدراسة جانبين الأول نظري متعلق بمفاهيم عامة حول علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي ودورها في تعزيزه , أما الجانب الثاني تطبيقي تضمن دراسة ميدانية تتمثل في (استبيان الكتروني لعينة من المهنيين و الأكاديميين) بهدف توضيح أهمية تبني متطلبات التكنولوجيا المالية كأداة مهمة في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي بالاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي بغرض وصف وتحليل مختلف بيانات الموضوع .

وقد توصلت هذه الدراسة الى أن الرقمنة الالكترونية توفر فرص للابتكار وتقديم خدمات مالية جديدة حيث توفر عدة امتيازات لصالح المتعاملين كتقليص الوقت وجهد أقل وبتكلفة منخفضة.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، الخدمات المالية، الرقمنة.

ABSTRACT:

This study primarily aims to highlight the role of financial technology in enhancing financial inclusion worldwide, by presenting various concepts related to financial inclusion and financial technology. The study consists of two parts: the first part is theoretical, focusing on general concepts regarding the relationship between financial technology and financial inclusion, and their role in enhancing it. The second part is practical, involving a field study represented by an electronic questionnaire targeting a sample of professionals and academics. The objective is to elucidate the importance of adopting financial technology requirements as a crucial tool in promoting financial inclusion in the banking sector, relying on a descriptive and analytical approach to describe and analyze various data on the subject.

The study concluded that digital digitization provides opportunities for innovation and the provision of new financial services, offering several advantages to users such as reduced time, less effort, and lower costs.

KEYWORDS: Financial technology, financial inclusion, financial services, Digitization.